

الباب الثالث

الشرعية الاشتراكية

في

الأنظمة الاشتراكية الماركسية

(الاتحاد السوفيتي)

تمهيد :

وتتضمن هذه المجموعة دول أوروبا الشرقية ، المجر ، تشيكوسلوفاكيا ، بولندا ، بولونيا ، ألمانيا الشرقية ، رومانيا ، والبلدان الاشتراكية الواقعة خارج أوروبا مثل كوبا وأنجولا وفيتنام الخ وجميعها تعتنق الفلسفة الماركسية كأساس لنظام الحكم ، ويقع على رأس هذه المجموعة أكبر هذه الدول « الاتحاد السوفيتي » ، ونختار هذا البلد كنموذج لدراسته ، ذلك أنه كان الرائد الأول في وضع الفلسفة الماركسية موضع التطبيق وذلك منذ قيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧ وعنه نقلت الدول الأخرى •

وسوف نبدأ هذا البحث بفصل تمهيدى نوضح فيه موقف النظرية الماركسية من القانون فلا يوجد لديهم نظرية مستقلة في هذا الخصوص ، ولكن توجد فلسفة ماركسية تحمل في طياتها مذهب سياسى واقتصادى واجتماعى والظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية نجدها بمثابة سلسلة متصلة الحلقات ^(١) ، لا أننا سوف نقصر كما سبق أن ذكرنا على جوانب النظرية المتعلقة بالقانون ، ثم نتبع ذلك بمراحل تطور القانون السوفيتى •

وبعد ذلك نقسم الدراسة كالاتى :

(١) القانون الدستورى والأنظمة السياسية ، للدكتور عبد الحميد متولى ، الجزء الأول ، الطبعة الرابعة ، ١٩٦٥ ، ص : ٢٤٣ .

- الفصل الأول : في التعريف بالشرعية الاشتراكية
- الفصل الثاني : مصادر الشرعية الاشتراكية
- الفصل الثالث : وضع السلطة في البناء القانوني
- الفصل الرابع : ضمانات الشرعية الاشتراكية
- خاتمة : تقدير الشرعية الاشتراكية

فصل تمهيدى

المبحث الأول

القانون في النظرية الماركسية

أولاً : الماركسية فلسفة مادية :

ان المشكلة الأساسية التى شغلت أذهان الفلاسفة منذ أن شغل الإنسان عقله بهذا الكون ، هو تحديد العلاقة بين الفكر والمادة ، أيهما أسبق على الآخر ، فهل الطبيعة مشتقة من الفكرة أم الفكرة مشتقة من الطبيعة ؟

سؤال حير الفلاسفة وأقام الدنيا وأقعدها ، ولم تتفق كلمتهم في هذا الشأن ، فانقسموا الى فريقين ، اعتنق كل منهما مذهباً مناقضاً للآخر ، فرأى الأولون بأسبعية المادة على الشعور ، وأن الحقيقة يجب الا تلمس الا من خلال ما هو حسى بالسمع والبصر واللمس ، وهؤلاء يطلق عليهم الماديون ، وتعتنق الماركسية وجهة النظر هذه ^(١) ، ويعتبر ماركس حالياً أمام الماديين لأنه صاحب المذهب المادى الوحيد الذى وجد طريقة الى التطبيق العملى .

أما الفريق الآخر فهم يرون على العكس بأسبعية الروح على

(١) دكتور استكندر غطاس ، اسس التنظيم السياسى فى الدول الاشتراكية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ١٠٣ وما بعدها .

الطبيعة ، وأن الفكر هو الذى يسيطر على العالم وعلى تطوره ، ويمتثل في جوهر أعلى أو قوة عليا فيما وراء الطبيعة ... الخ مما قال به الفلاسفة في هذا الصدد وهؤلاء يطلق عليهم المثاليون .

الا أن ما يهمننا في فلسفة ماركس المادية هذه أنه نقل هذه المبادئ الفلسفية الى واقع الحياة العملية من منطق تفكيره الفلسفى فربط التطور البشرى بالظروف المادية المحيطة بالانسان من سياسية واجتماعية واقتصادية وقانونية (١) .

ثانيا : المادية التاريخية :

يرى الماركسيون أنه لكي تفهم قوانين التطور في المجتمع فانه يجب النظر الى العوامل المادية الكائنة فيه ويأتى على رأس هذه العوامل الأوضاع الاقتصادية بما تشمله من فن وتوزيع وإنتاج ، وهى كما قيل « تعتبر من أهم أسس المذهب الماركسى على الإطلاق ، إذ أن الماركسية ما هى أساسا الا فلسفة جديدة للتاريخ » (٢) .

(١) راجع لينين عن الماركسية ، ١٩١٨ بلعربية ، طبعة ١٩٧٠ ، ص ٣٦ وما بعدها ، مطبوعات وكالة أنباء نوفوستى بموسكو ، وايضا المذاهب الاشتراكية مع دراسة خاصة عن الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة ، للدكتور أحمد جامع ١٩٦٧ ، ص ١٨٦ وما بعدها — وايضا النظم الاشتراكية مع دراسة مقارنة للاشتراكية العربية للدكتور محمد على أبو ريان ، ص ١٩٢ .

(٢) المذاهب الاشتراكية — سبق — ص ٢٠٧ . ولعل خير عرض لهذه النظرية هى كلمات ماركس ذاته عندما قال شارحا لها « يدخل الأفراد وهم بصدد الانتاج الاجتماعى لمعاشهم فى علاقات محددة ضرورية ومستقلة عن ازادتهم ، علاقات تتناسب مع درجة تطور معينة لقواهم الانتاجية المادية . ويكون مجموع علاقات الانتاج هذه الهيكل الاقتصادى للمجتمع ، وهو الأسس الحقيقى الذى يقوم عليه هيكل علوى قانونى وسياسى .والذى تناسبه اشكالا محددة من الوعى الاجتماعى وبكيف أسلوب انتاج الحياة المادية للمجتمع مجرى الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية بوجه عام . ان وعى الأفراد ليس هو الذى يحدد واقعهم ، بل على العكس فنن واقعهم الاجتماعى هو الذى يحدد وعيهم . وعندما تبلغ قوى الانتاج المادية مرحلة معينة من مراحل تطورها فانها تدخل فى تناقض مع علاقات : الانتاج القائمة او بتعبير قانونى ، مع علاقات الملكية التى تمت فى ظلها هذه القوى حتى بلغت هذه المرحلة » .

ثالثا : الأساس «Infrastructure»

والبناء العلوى «Superstructure»

وتأسيسا على ما تقدم فان ماركسى يرى أن كل مجتمع بشرى له أساس وبناء علوى يطابق هذا الأساس •

ويتمثل هذا الأساس فى القوى الانتاجية وعلاقات الانتاج المترتبة على هذه القوى •

أما قوى الانتاج فتشمل عاملين الآلات والأرض الخ وبالجمله جميع الوسائل المادية اللازمة لعملية الانتاج •

أما العنصر الثانى فهو يشرى ويتجسد فى الأفراد الذين يعملون على هذه الآلات ويباشرون العمل اللازم للانتاج • أما علاقات الانتاج فهى عبارة عن الروابط والعلاقات الضرورية والحتمية اللازمة لقيام الناتج الاجتماعى ونذكر منها على سبيل المثال علاقات الملكية والأرض ووسائل الانتاج من آلات ومواد خام وخلافه وعلاقات العمل بين الملاك والعمال ... الخ • لأنه بعد المرحلة المشاعية لا يقوم الانتاج الا اذا وجدت علاقة وروابط بين المنتجين ومن يملكون وسائل الانتاج ولا يعملون عليها (العمال) وتشكل هذه العلاقات بطريقة موضوعية بعيدة عن ارادة الأفراد ورغباتهم •

اما طبيعة هذه العلاقات ذاتها فتتوقف على مستوى التطور وطابع قوى الانتاج ، ويضربون مثلا لذلك بأن الروابط الاقتصادية فى مجتمع الرق لا يمكن أن تقوم فى مجتمع الاقطاع وهلم جرا (١) •

واذا كان لكل مجتمع أساس اقتصادى ، فان هذا الأساس يعكس بدوره بناء علويا . وهذا البناء العلوى عبارة عن المعتقدات والآراء

(١) .النظم الاشتراكية ، سيق ، ص ٢٥٥ وما بعدها .

والقيم السائدة في المجتمع من سياسية واقتصادية وأخلاقية ودينية وفلسفية وقانونية وما يقابل هذه الأفكار من نظم ومؤسسات كالدولة والأحزاب السياسية والمجالس الشعبية وغيرها . وإذا كان البناء العلوي يتأثر بالأساس الاقتصادي في تكوينه وتشكيله ، فإنه أيضا تابع له في تغيره وتطوره فكل تطور في الأساس يصاحبه تغير في البناء العلوي . الا أنه يجب الا نغفل عن تأثير الأساس الاقتصادي بالبناء العلوي فهما يدخلان في علاقة تأثير متبادلة ، ولكن الأولوية دائما تكون للأساس ويضربون مثلا على ذلك بأن البناء العلوي للمجتمع الرأسمالي وما يحتويه من نظام سياسى وقانونى يحاول دائما اعاقه الزحف الاشتراكى ^(١) .

رابعا : القانون والثورة الاجتماعية :

ترى النظرية الماركسية للقانون ان صراع الطبقات وراء الأحداث والتغيرات التى حدثت ولا تزال تحدث في المجتمعات التى يسمونها بالمجتمعات الاستغلالية ، ففي المجتمعات القائمة على الملكية الفردية تؤدي علاقات الانتاج السائدة الى وجود طبقتين أساسيتين هما طبقة أصحاب الأعمال وتملك وسائل الانتاج وطبقة العمال ولا تملك الا قوة العمل . وتعد العلاقة بين هاتين الطبقتين علاقة عداء صريحة نظرا للتناقض التام بين مصلحة كل منهما . فمصلحة الطبقة الأولى تتمثل في حصولها على أكبر جزء من الناتج القومى الذى تنتجه الطبقة الثانية ، وترك جزء قليل فقط من هذا الناتج لها ، يكفى فحسب لاستمرار حياة الأفراد وتمكينهم من مواصلة العمل كاجراء لديها . أما مصلحة الطبقة الثانية فهي على العكس من ذلك تماما ويتمثل في حصولها هي على نتاج عملها بأكمله دون أية مشاركة من جانب أفراد الطبقة الأولى ، وترد الماركسية أصل القانون وتطوره الى هذه التناقضات الطبقيّة التى ترجع الى عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية مما يؤدي الى قيام نوع من العلاقات السياسية على أساس من السيطرة ، لأن مصادر القانون

(١) المذاهب الاشتراكية ، للدكتور احمد جامع ، ص ٢١٥ وما بعدها .

توضح أن القواعد القانونية تعبر عن مصالح الطبقة السائدة والفئات الاجتماعية السائدة في ذلك الوقت ، فالقانون هو الذى يقيم الرق ، وهو أيضا لذي يعطى المزايا السياسية لطبقت الملاك ، وهو الذى وضع الجزاءات ضد كل من يعتدى على الملكية ، ففى كل مجتمع توجد فيه طبقات ، تنقسم الى قسمين طبقت سائدة وطبقات مغلوقة على أمرها .

وفى هذا يقول ماركس وانجلز فى البيان الشيوعى « ان تاريخ كل مجتمع ، الى يومنا هذا ، لم يكن سوى تاريخ نضال بين الطبقات . فالحر والعبد ، والنعيل والعامل والسيد والقطاعى والقن والمعلم والصانع ، أى باختصار المضطهدون والمضطهدون ، كانوا فى تعارض دائم ، كانت بينهم حرب مستمرة ، تارة ظاهرة ، وتارة مستترة ، حرب كانت تنتهى دائما أما بانقلاب ثورى يشمل المجتمع بأسره وأما بانهايار الطبقتين المتناضلتين معا » (١) .

فالطبقة السائدة هى الطبقة القوية اقتصاديا واعتمادا على قوتها الاقتصادية هذه ، فانها تستطيع أن تمسك بزمام القوى السياسية ، وتستطيع أن تستعمل تلك السلطة من أجل تحقيق مصالحها ، فتقوم بوضع القواعد القانونية التى تستهدف فى المقام الأول المحافظة على مصالحها ، ويستطرد الماركسيون بالقول . انه ليس من السهل ادراك الطابع الطبقي للقانون ، طالما أنه لم ينص صراحة على أنه قانون طبقي يقوم على عدم المساواة ، فالقانون فى نظرهم لا يعبر عن ارادة الجماعة ، وانما يعبر عن ارادة الطبقة المسيطرة ، ويستهدف خدمة هذه الطبقة ، فالقانون ليس الا مجموعة من القواعد التى تنظم علاقات السيطرة بين الطبقة المسيطرة والطبقة المغلوقة على أمرها ، ويستهدف القانون المحافظة على عدم التوازن والتعادل بين هذه الطبقات فالقانون ليس له قيمة فى حد ذاته ، لأنه مجرد وسيلة فى يد الطبقة الحاكمة لتحقيق مصالحها وبذلك

(١) البيان الشيوعى ، ماركس وانجلز ، بالعربية ، ص ٣٧ - ١٩٦٨ دار التقدم بموسكو .

يكون القانون وسيلة هامة تستخدم في الصراع بين الطبقات ومرتبطة تماما بهذه الفكرة ، لأن القانون وسيلة طبقها الانسان ، ويجب أن تظل في خدمة الانسان ، ولا يجب أن يكون الانسان في خدمة القانون ، لذلك فانه يجب عندما تقوم ثورة البروليتاريا في أى بلد أن تستعمل القانون كوسيلة للقضاء على الطبقة البرجوازية المسيطرة ^(١) ، واداة جيدة لتحويل الجماعة الى المجتمع الشيوعى المنشود ، ذلك المجتمع الخالى من الطبقتين ^(٢) .

خامسا : الماركسية نظام شمولي «Unsysteme total» :

ان من نتيجة الأخذ بالفلسفة الماركسية كنظام للحكم ، أن يختلف دور الدولة فيها عن الديمقراطيات الغربية ، فاذا كانت الأخيرة فردية بمعنى أن لا تتدخل في حياة الأفراد الا بالقدر اللازم لحفظ الأمن والنظام ، وترك ما عدا ذلك للنشاط الفردى ، كما أنه يسمح حتى بنقد المبادئ الأساسية للنظام شريطة أن يكون ذلك بالأساليب المشروعة التى نص عليها القانون . فان الماركسية على عكس ذلك تماما فهي نظام كلى أو شمولي ، تسيطر فيه الدولة على كافة مظاهر النشاط من سياسى واقتصادى واجتماعى وقانونى ، كما انها تسيطر على الفرد سيطرة تامة فتتدخل في حقوقه وحياته « بل حتى في ضميره ومعتقداته » ^(٣) ، فلا يوجد شيء بعيدا عن سلطان الدولة .

سادسا : نظرية اضمحلال الدولة والقانون :

تعتبر نظرية اضمحلال الدولة والقانون من الخصائص المميزة للفلسفة الماركسية ، واذا كانت الفوضوية تؤمن بوجود الغاء الدولة

(١) البيان الشيوعى ، ص ٥٦ .

(٢) للتفاصيل راجع المذاهب الاشتراكية للدكتور احمد جامع ص ٢٣٠ وما بعدها ، النظم الاشتراكية للدكتور محمد على ابوريان ، ص ٢٦٩ ، ومبعضها

(٣) القانون الدستورى والاتظمة السياسية للدكتور عبد الحميد متولى

١٩٦٥ ، ص ٣٦٤ .

بين لحظة وأخرى ، نظرا لأنها شر يمكن تفاديه ، وإذا كان المذهب الفردي يرى أن الدولة شر لابد منه ولا يمكن تفاديه ، ولذلك يعمل هذا المذهب على الحد من سلطات الدولة قدر الامكان فان الماركسية تختلف عما تقدم ، فهي وان كانت لا تؤمن بالدولة ، فانها لا ترى الغاءها طرفة واحدة فالدولة في نظرهم ليست الا مرحلة من مراحل التطور التاريخي فالدولة لم توجد منذ الأزل ، فقد وجدت مجتمعات خالية منها ، وعند بلوغ التطور الاقتصادي درجة معينة وظهور الملكية الخاصة ، انقسم المجتمع بالضرورة الى طبقات ، وغدت الدولة عند هذه المرحلة أمرا ضروريا ، ولكن في التطور اللاحق سوف تزول الطبقات بالضرورة ، ومع زوال الطبقات يزول سبب وجود الدولة ، والمجتمع سوف ينظم الانتاج تنظيما جديدا على أساس اتحاد بين المنتجين يقوم بحرية وعلى قدم المساواة فيما بينهم ، وعندئذ سوف يتم الاستغناء عن جهاز الدولة ^(١) .

والسؤال المطروح الآن على الماركسية هو كيف يتم اضمحلال الدولة ؟

تولى انجلز الاجابة عن هذا السؤال بقوله : « تأخذ البيروليتياريا سلطة الدولة وتحول وسائل الانتاج في بادئ الأمر الى ملك الدولة ولكنها تقضى بذلك على نفسها بوصفها بيروليتياريا ، وتقضى بذلك على كل الفوارق الطبيعية وجميع المتضادات الطبقيّة وعلى الدولة في الوقت نفسه

(١) ونقتطف بعض كلمات من لينين في شأن اضمحلال الدولة « ان الاشتراكية اذ تؤدي الى القضاء على الطبقات ، فستؤدي بالتالى الى القضاء على الدولة — ويقول انجلز في كتابه رد على دوهرنج : ان اول عمل تثبت به الدولة فعلا انها تمثل المجتمع بأسره ، اى استيلائها على وسائل الانتاج باسم المجتمع بأسره ، هو في الوقت نفسه آخر عمل تقوم به كدولة . ويصبح تدخل الدولة في العلاقات الاجتماعية أمرا لا ضرورة له في ميدان بعد آخر ثم يوقف نهائيا من تلقاء نفسه . ويحكم محل حكم الأشخاص ادارة الأشياء وتوجيه عمليات الانتاج .. ان الدولة لا يقضى عليها ولكنها تذبل ويقول انجلز : « ان المجتمع الذي سيقوم على تنظيم الانتاج على أسس الانهاء الحر المساوى للمنتجين سيضع جهاز الدولة بأكمله في المكان اللائق به « في متحف الآثار جنباً الى جنب مع المغزل اليدوي والفأس ابرونزية » .

لينين عن الماركسية ، ص ٥٤ ، ٥٥ .

بوصفها دولة ، ان المجتمع الذى وجد ولايزال والذى يتحرك ضمن المتضادات الطبقيّة ، كان بحاجة الى الدولة أى أن منظمة الطبقة المستثمرة كانت بحاجة للإبقاء على ظروف انتاجها الخارجى . واذا بوجه خاص لابقاء الطبقة المستثمرة قسرا فى ظروف القمع الناجمة عن اسلوب الانتاج القائم — عبودية — قنانه — عمل مأجور . لقد كانت الدولة الممثل الرسمى للمجتمع بأكمله تركزه فى جسم منظور ولكنها لم تكن كذلك الا بمقدار ما كانت دولة تلك الطبقة التى كانت وحدها تمثل فى عصرها المجتمع بأكمله فى العصور القديمة ، كانت دولة ملاك العبيد ، وفى القرون الوسطى كانت دولة الأعيان الاقطاعيين ، وهى فى زمننا دولة البوجوازية ، وفى نهاية الأمر عندما تصبح الدولة حقا ممثلة للمجتمع بأكمله ، عندئذ تجعل نفسها بنفسها أمرا لا لزوم له — وعندما لا تبقى أية طبقة اجتماعية ينبغى قممها ، وعندما تزول مع السيطرة الطبقيّة والصراع فى سبيل البقاء الفردى ، هذا الصراع الناجم عن الفوضى الراهنة فى الانتاج ، تلك الاصطدامات وأعمال الشطط الناتجة عن هذا الصراع ، لا يبقى هناك ما ينبغى قممه ولا تبقى أيضا ضرورة لقوة خاصة للقمع للدولة ، وأول عمل تبرز فيه الدولة حقها بوصفها ممثلا للمجتمع بأكمله » (١) .

ويتضح لنا مما سبق أن النظرية الماركسية ترى وجوب استيلاء الطبقة العاملة على الدولة عن طريق الثورة ، ثم تقوم بتحويل وسائل الانتاج الى الملكية الجماعية ، ويسير المجتمع نتيجة لذلك فى الطريق الى القضاء على الطبقات ، وفى نفس الوقت تسير الدولة فى طريق التلاشى رويدا رويدا ، حتى تصبح فى نهاية الأمر — كما يقولون ، أمر لا لزوم له ، حيث أن هذه الآلة ما هى الا صدى لانقسام المجتمع الى طبقات وفى عبارة أوضح فان الدولة ما هى الا تجسيدا لمصالح الطبقة المسيطرة .

ووفق وجهة نظر الماركسيين فان الدولة حتى تختفى يجب أن تمر بمرحلتين :

(١) نقلا عن النظرية الماركسية للقانون ، للدكتور حسام الدين الاهوانى

١ — الاشتراكية: المرحلة الأولى للمجتمع الشيوعي :

ترى النظرية الماركسية أن مرحلة الاشتراكية هي مرحلة من مراحل التطور التاريخي للمجتمع البشرى ، وهي مرحلة وسط بين الرأسمالية والشيوعية ، ويقول آخر فان الاشتراكية تعد مقدمة ضرورية لبلوغ المجتمع الشيوعي المنشود . وهذه المرحلة — وأقصد الاشتراكية — تتميز بأنها ثورية ، فمن طريق الثورة العنيفة والدموية يستولى الشغيلة على جهاز الحكم . وتتميز هذه المرحلة بأنها ذات صيغة دكتاتورية سافرة وبالذات ضد الرأسماليين أصحاب المصلحة في النظام السابق ، فعلى الشغيلة نقل جميع وسائل الانتاج الى الملكية العامة ، والغاء المؤسسات السياسية القائمة فورا . كما أن عليهم أن يستبعدوا جميع الأشخاص القائمين عليها وخاصة أن منهم بورجوازيين يجب قمعهم ، ويتولى الحزب الشيوعي قيادة الشعب بكامله كظليمة ثورية من أجل التغيير المنشود .

ويتعم من خلال هذه المرحلة اعداد الانسان للمجتمع الشيوعي وذلك باحداث تغيير عميق في طبيعته وعقليته وذلك عن طريق تغيير الظروف المادية المحيطة به . الا أن الشيوعية لم تعرك بعد فالتوزيع للانتاج الاجتماعى يتم وفق مبدأ من كل حسب عمله وقد قنن الدستور الصادر عام ١٩٧٧ هذه الفلسفة لوضعها موضع التطبيق ، فنص في المادة ١٤ على أن : « عمل السوفيتيين الحر من الاستغلال هو مصدر نمو الثروة العامة ورخاء الشعب وكل فرد سوفيتى ، ووفقا لمبدأ الاشتراكية : من كل حسب كفاءته ولكل حسب عمله وتمارس الدولة رقابة على معدل العمل ومعدل الاستهلاك » . والمفروض أن يتم كل حسب حاجته في المرحلة العليا للمجتمع الشيوعي ، ولذلك يبقى التفاوت في الاستهلاك بين الأفراد مما يستدعى بقاء الدولة .

٢ — الشيوعية أو الفوضوية : المرحلة الثانية للمجتمع الشيوعي :

ويقول برجنيف فى تقريره بمناسبة العيد المئوى للينين فى شأن هذه المرحلة « ان حزبنا ، وشعبنا السوفيتى بأسره يعيشون من أجل

قضية واحدة ، أنها قضية بناء مجتمع شيوعي ، والطرق التي تؤدي الى هذا الهدف العظيم يحددها برنامج الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي وقرارات مؤتمر الحزب ، واجتماعات لجنته المركزية التي لقيت تأييد الشعب بأسره » ^(١) ويقول في موضع آخر « اننا ننظر الى تطور الدولة السوفييتية والديمقراطية الاشتراكية باعتبارها وسيلة فعالة لتحقيق هدفنا الرئيسي وهو بقاء الشيوعية » ^(٢) .

وهذه هي المرحلة التالية للاشتراكية وفيها يغدو الانتاج وفيرا ، ويصير توزيع الناتج وفقا لمبدأ « لكل حسب حاجته » وسيعمل الأفراد من تلقاء أنفسهم على زيادة الانتاج دوما ، دون قهر أو اجبار ، فقد تغيرت عقلية الأفراد ونفسياتهم وأصبحت مصلحة الجماعة فوق كل اعتبار ، فلا يوجد مستغلين ومستغلون ، فقد قضى على الطبقات ، ويصبح المجتمع فردوسا لا مجال فيه لوجود الدولة والسلطات ^(٣) . فما أن تختفى الفوارق الطبقيّة وتزول خلال سير التطور ، ويصبح كل الانتاج متمركزا في أيدي جمعية واسعة تشمل الأمة بأسرها ، حتى تفقد السلطة العامة صبغتها السياسية ^(٤) .

(١) ص ٤١ من التقرير .

(٢) ص ٥٤ من التقرير .

(٣) وفي التعليق على هذه المرحلة كتب الاستاذ الدكتور عبد الحميد متولى في مؤلفه القانون الدستوري والنظم السياسية ١٩٦٢ م ، ص ٣٧٩ ، مرحلة زوال العقولة — يحيط بها ستار من الضوضاء . اذ يبدو انها لم تنل ما تستحق من البحث والعناية من جانب ماركس ، كما انه قلما كتب عنها الماركسيون ، فكان من ذلك ما نراه من كثير من مواضع الاستفهام لا نجد عليها جوابا ، فهل هذه المرحلة الثانية تعد مرحلة نهائية ؟ بعبارة اخرى هل ستضع حدا للتطور ؟ وكيف يمكن تصور ان — التطور — الذي هو جوهر او سنة كل الوجود ، يمكن ان يقف في لحظة معينة ؟ ومن ناحية اخرى يمكن القول بأنه حين نصبح نعيش في مجتمع خال من المشكلات — والمشكلات هي المحرك للتطور الاجتماعي — فاننا لا نستطيع ان نتبين ما هي التغيرات او التطورات التي يمكن ان تحدث » .

(٤) البيان الشيوعي ص ٦٧ .

المبحث الثانى

النظرية الماركسية فى التطبيق السوفيتى

تمهيد :

كان للأوضاع السياسية والاقتصادية المزرية التى عاشها المجتمع الروسى تحت حكم القيصرية ، أثرها البارز فى الثورة والقضاء على النظام القيصرى . وقد دعت الأحداث الى أن يصبح العمال قوة ذات شأن ولها وزن فى مجريات الأحداث السياسية فى تاريخ هذه الفترة ، نظرا لما عانوه من ضروب البؤس وصنوف الحرمان ، فلجأوا الى سلاح الاضرابات وكونوا النقابات ، وقد تفشت الماركسية فيما بينهم ووجدت طريقها الى عقولهم كبارقة أمل للتخلص من التخلف الاقتصادى الزمن ، كما أنها وجدت طريقها الى قلوبهم عن طريق فكرة القضاء على الطبقات والاستغلال واقامة مجتمع شيوعى يقوم على التآخى والمساواة . وقد عجز القيصر عن القيام بأية اصلاحات سياسية أو اقتصادية فحكومته كانت عبارة عن مجموعة من اللصوص ، على رأسهم آفاق أشهر تعيه ذاكرة التاريخ جيدا وهو المدعو « راسيوتين » وفى نفس الوقت حاقت الخسائر والهزائم بالجيش الروسى أمام الألمان فى الحرب العالمية الأولى ، مما ضاعف من نكسة الحكومة أمام الشعب .

وفى مثل هذا الجو المضطرب الكئيب لابد وأن تتكون جماعات مناهضة للنظام تعمل فى الخفاء ، وقد تكونت هذه الجماعات بالفعل فى المجتمع الروسى وكان أهمها على الاطلاق حزب العمل الاشتراكى الذى اتخذ الماركسية شعارا له وبذلك أصبح الجو معبأ بالثورة ، وقد أصدر القيصر قرارا بفض دورة انعقاد البرلمان (الدوما) ، ولكن الأخير لم يقبل بطل نفسه ، واستمر فى الانعقاد ، وفى ١٤ مارس ١٩١٧ أصدر هذا البرلمان قرارا بتشكيل حكومة مؤقتة ، وفى اليوم التالى سقط نظام الحكم القيصرى من روسيا الى الأبد . وفى مارس ويونيو من نفس العام عقد مؤتمر يضم ممثلين عن سوفيات روسيا (مجالس شعبية

تضم ممثلين للعمال والفلاحين) • وقد أصدر هذا المؤتمر قرارا بتشكيل لجنة تنفيذية لحكم البلاد ، وقد استطاعت هذه الهيئة فعلا القبض على زمام السلطة في البلاد (١) •

الا أن البلاشفة بزعامة لينين استطاعوا القيام بثورة أطاحت بالحكومة المؤقتة في ٢٥ أكتوبر ١٩١٧ واستولوا على السلطة ، ويعتبر هذا التاريخ من أبرز التواريخ في الاتحاد السوفيتي ، حيث أنه بدأت مرحلة جديدة تماما في تاريخ هذا البلد ، فمن القيصرية نظاما للحكم ، الى الماركسية فلسفة اعتنقتها ثورة أكتوبر من أجل اقامة دولة العمال والفلاحين (٢) •

واذا كان ماركس ورفيقه انجلز قد عنيا في نظريتهما بكيفية استيلاء الشيوعيين على السلطة ، فانهما لم يتوخيا التفصيل الكافي لما يكون عليه الأمر بعد الاستيلاء على السلطة • واذا كان ماركس تنسب النظرية اليه لصياغته لها ، فان لينين قد أضاف بالتطبيق ما كان غامضا فيها ، ولذلك صح أن يطلق على النظرية بعد تطبيق لينين « الماركسية اللينينية » (٣) •

قامت اذن الماركسية في المجتمع الروسي ، وقام لينين على رأس الدولة التي تغير اسمها من روسيا الى الاتحاد السوفيتي وخاض نضال رهيب لم يعرف هواده من أجل بناء المرحلة الأولى للمجتمع الشيوعي وهي الاشتراكية ، وقد استغرقت هذه الفترة منذ قيام الثورة ١٩١٧

(١) الدكتور عبد الحميد متولى ، الأنظمة السياسية والمبادئ الدستورية المائة ٩٥٨ ج ١ — ص ٥٨ وما بعدها .

(2) Michel Stewart, Modern forms of Government, A comparative Law, Paris, 1964, 3 ed, pè 241.

وراجع تقرير السكرتير العام ليرجنيف أمام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي احتفالا بالعيد المئوي لميلاد لينين ، والتقرير بعنوان « افكار لينين تحيا وتنتصر » ، من مطبوعات وكالة انباء نوفوستى ١٩٧٠ ، بالعربية ص ١٩ •

(٣) اسس التنظيم السياسى — سبق — ص ١٨١ •

الى سنة ١٩٣٦ وأعلن انتصار الاشتراكية وتشتمل هذه الفترة على أربعة مراحل متميزة :

١ — شيوعية الحرب : ١٩١٧ — ١٩٢١ :

كان على الحكومة أن تجرى تغييرات في كافة الميادين لوضع الماركسية موضع التطبيق ^(١) ، ولما كان القانون حسب تعاليم هذه النظرية هو جزء من البناء العلوى المنعكس من العلاقات الانتاجية السائدة في الأساس ، فقد كان على الحكومة أن تعمل على هدم الأساس والبناء العلوى معا من أجل بداية المسيرة الاشتراكية ، وفعلا فقد أسرعت الحكومة بتصفية طبقة الملاك والطبقة الوسطى وتم تأميم جميع البنوك واحتكرت الدولة تجارة الحبوب وبعض المحاصيل الأخرى ، وكان هذا التغيير الثورى فى الأساس يقتضى تغييرا قانونيا عنه فى البناء العلوى ، فأعلنت الثورة أن القانون السابق على قيلمها لا يتناسب مع مجتمع عاقد العزم على بناء الاشتراكية ، وأنه يجب أن تلغى كافة القوانين السابقة على قيام الثورة ، لأنها وضعت لخدمة البروجوازية والاقطاع والسلطة الحاكمة . وبعبارة أخرى كان القانون وسيلة فى يد هذه الطبقات من أجل اذلال الطبقة الكادحة ، ولذلك صدر مرسوم فى ١٧ نوفمبر ١٩١٧ باعتبار أن قوانين الحكومة السابقة لا قيمة لها الا ما كان منها متفقا مع شعور الثورة والعدالة ، كما صدر مرسوم فى ٢٢ فبراير ١٩١٨ فى شأن اجراءات التقاضى والذى نص فيه على أن قواعد الاثبات والاجراءات لا تطبق الا فى حدود عدم معارضتها لروح العدالة كما تشعر بها الطبقات العاملة ، كما أصدر مجلس قوميسرى الشعب تعليماته للقضاة بأن تكون العقوبات متوافقة مع الروح الثورية . وفى ٣٠ نوفمبر ١٩١٨ الغيت كافة القوانين السابقة على قيام الثورة وصدر تفسيراً له قوة القانون منع القضاة من الرجوع لتلك القوانين ولو من باب الاستئناس ^(٢) .

(١) بريدو ، الجزء الثانى من المطول ص ٢٤ وما بعدها .

(٢) مقال للدكتور مصطفى كمال بعنوان « مبدأ الشروعية فى الدول الاشتراكية » منشور بمجلة العلوم الادارية الجزء الثانى — السنة الثامنة — ديسمبر ١٩٦٦ .

الا أن أهم ما يميز هذه الفترة بالنسبة لمبدأ الشرعية هو صدور اعلان حقوق الشعب في ١٥ نوفمبر ١٩١٧ ، والذي أقر للشعوب في ان تتصرف بنفسها وتسترد استقلالها الكامل حسب رغبتها وصدور اعلان حقوق الشعب العامل والمستقل في يناير ١٩١٨ . وفي نفس العام أقر مؤتمر السوفييتات الخامس الدستور الأول للاتحاد السوفيتي ^(١) .

الا أنه في خلال هذه الفترة لا يمكن الحديث عن أى معنى للشرعية ، فالقضاة يجتهدون لامكان الملاءمة بين اقامة الاشتراكية والواقع الاجتماعى وقد أدى ذلك الى تضارب أحكامهم ، والذي يستخلص مؤكدا من خلال هذه الفترة هو أنه أصبح هناك مبادئ عليا تسود الجماعة وتسمو على القانون ، هذه المبادئ استحدثت من الفلسفة الماركسية من أجل اقامة صرح الاشتراكية .

واذا كانت الثورة قد تسلمت البلاد وهى في حالة سيئة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ، فان الأمر قد ازداد سوءا نتيجة للتدخل الأجنبى المسلح والحرب الأهلية ضد جيش الروس الملكيين والفتن الداخلية التى أثارها المنشفيك ، واذا كان لينين قد استقر في النهاية ^(٢) ، فانه قد وجد البلاد في حالة خراب اقتصادى شامل ، مما اضطره في عام ١٩٢١ الى أن يعدل سياسته في بناء الاشتراكية .

٢ — السياسة الاقتصادية الجديدة ١٩٢١ — ١٩٢٨ :

قال لينين شارحا الأسباب لتعديل المسار الاقتصادى من أجل الوصول الى الاشتراكية ، والأخذ بما اصطلح عليه بالسياسة الاقتصادية الجديدة *New Economique Politique* فقال : انه لابد من وسيلة لاهزاج البلاد من الخراب الاقتصادى ، ولابد من ايجاد وسيلة آمنة

(١) للتفاصيل في فترة شيوعية الحرب :

René David, Le Droit Soviétique, T. 1, 1954, p. 108.

(٢) الدكتور عبد الحميد متولى — الأنظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة ص ٤٦٢ ، ٤٦٣ .

لبناء الاشتراكية . فالبلاد كانت محطمة ومهزومة والاقتصاد منهارا وللنهوض بالحياة الاقتصادية قرر لينين ضرورة البدء بالنهوض بالزراعة والعمال وانقاذهم من الهلاك ، فالفلاحين سوف يقدمون الحبوب ، كما سيقدمون للصناعة الخامات الصناعية ، وحين يتلقى العمال ما يكفى من الحبوب ، وتتلقى المصانع والمعامل الخامات اللازمة ، فان الصناعة سوف تقف على قدميها وتشرع فى انتاج البضائع التى يحتاجها الفلاحون . وقد أعلن عن ثقته بأن الاشتراكية سوف تقام فى الاتحاد السوفيتى على أساس هذه السياسة الاقتصادية الجديدة ولذلك أقر مؤتمر السوفيات العاشر هذه الخطة لانتشال البلاد مما هى فيه .

ولكن فى التطبيق العملى خاب ظن لينين فما توقعه لم يحدث ، فقد كانت هذه السياسة تعتبر أساسا لاجتذاب رؤوس أموال الأجنبية للاستغلال فى الداخل ، وتنشيط الدافع الذاتى للمواطن السوفيتى لدفع عجلة التنمية الى الامام ، وفى سبيل وضع هذه السياسة موضع التنفيذ ، ورغم صدور القوانين بتأميم الأراضى الزراعية ، فانه سمح للمزارعين الحائزين لهذه الأراضى بأن تبقى فى حيازتهم لاستغلالها بمعرفتهم ، ولكن الفلاحون فيما بعد طمعوا فى تملكها ، ولذلك أثاروا المتاعب للحكومة فى الريف وامتنعوا عن تسليمها الحبوب ، لذلك أسرعَت الحكومة باصدار قانون يسمح بتسويق المحصول بمعرفة الفلاح حسب سعر السوق ، كما أنه سمح لكبار المزارعين Koulaks باستخدام انعمل الأجير وهذا يعتبر خروجاً صارخاً على النظرية ، اذ أنه يعتبر فى عرف الماركسية استغلال الانسان للانسان وهو ما تحاربه بشدة . ان هذه الطبقة أصبحت تمثل تهديدا للنظام وخطرا على الحكومة ، وبلغت من القوة لدرجة أنه خشى منها بأن تصبح نواة لعودة النظام الرأسمالى . أما بالنسبة للمدينة فانه تم تأميم جميع المرافق والأنشطة الأساسية مثل البنوك والملاحة ، الا أنه سمح للأفراد بأن يمنحوا عقودا لاستغلال بعض المشروعات العامة لمدة ست سنوات . ولكن هؤلاء شأنهم شأن اخوانهم من الريف طمعوا فى دوام هذه العقود نظرا لما

حققوه من أرباح ، ولذلك لم يكونوا أوفياء للثورة والمسيرة الاشتراكية .
وقد حدث خلال هذه الفترة أن نشطت حركة الهجرة من الريف الى المدينة ، مما أصاب اليد العاملة في الريف بالنقص وأرهقت مرافق المدينة بزيادة السكان . لكل هذه الأسباب تراجع الاتحاد السوفيتي عن السياسة الاقتصادية الجديدة الى سياسة التخطيط الاقتصادي المركزي ، ولقد أدرك الحكام عند اقرار السياسة الاقتصادية الجديدة ، أنه يجب أن يستقر وضع القانون وأن يكون هناك معنى لسيادة القانون يساير مجتمع في طريق التطور الاشتراكي فيمتنع تضارب الأحكام والاختلاف في التفسير ، فينطلق الأفراد في التنمية الاقتصادية ومن أجل هذا الغرض صدرت خلال هذه الفترة تقنينات مختلفة كالقانون المدني ، والقانون الجنائي ، وقانون الاجراءات الجنائية ، وقانون الاجراءات المدنية وقانون الأسرة وقانون العمل وقانون الزراعة والغابات . وضمانا لنفاذ الشرعية الاشتراكية ، فقد انشيء جهاز البروكوتورا ، وهو جهاز ذو اختصاصات عديدة الهدف منها احكام الرقابة على جهة الادارة للالتزام بحكم القانون ^(١) .

الخط الخمسية : ١٩٢٨ — ١٩٣٦ :

اضطر الاتحاد السوفيتي ازاء فشل السياسة الاقتصادية الجديدة أن يعدل مساره الاقتصادي مرة أخرى ^(٢) ، فعبأ جميع موارده الاقتصادية في يد السلطة المركزية وأخذ بسياسة جديدة هي سياسة التخطيط الاقتصادي ، فأعد خططا خمسية لاقامة المشروعات في كافة أرجاء البلاد ، وفي جميع نواحي الاقتصاد ، وقد صدرت هذه الخطط بقوانين مفصلة حتى تلتزم بها جميع أجهزة الدولة ، وحتى يراعى في تنفيذها الدقة المتناهية ، منعا من الانحراف عن التخطيط والخروج عن الأهداف وفي خلال هذه الفترة ضعفت طبقة الكولاك وصودرت ممتلكاتها . كما أن

(١) دافيد — القانون السوفيتي — سبق — ص ١٢٥ وما بعدها .

(٢) المرجع السابق ص ١٣٩ .

التجارة أصبحت كلها في يد الدولة اعتبارا من عام ١٩٣٥ ، واعتبرت التجارة جريمة مضاربة بالنسبة للأفراد في القانون الجنائي ، وما زال التخطيط هو المركز الذي يدور عليه الاقتصاد السوفيتي الى اليوم ، وهذا ما يتمشى مع الملكية العامة لوسائل الانتاج ومفاهيم الماركسية •

٢ — الدولة الاشتراكية من ١٩٣٦ الى ١٩٦١ :

كان ستالين من أقرب مساعدي لينين ، عين في عام ١٩٢٢ ، سكرتيرا عاما للحزب الشيوعي ^(١) • وقد استطاع ستالين بعد وفاة لينين عام ١٩٢٤ أن يستأثر بقيمة السلطان بعد صراع على السلطة استطاع فيه أن يتخلص من منافسيه ومن خشي منهم من أقرب مساعديه ، وذلك باعدامهم بعد محاكمات صورية وتهم ملفقة •

وقد صدر في عهد ستالين دستور ١٩٣٦ والذي أقره مؤتمر السوفيئات الثامن • وللسوفيت وجهة نظر في القاعدة الدستورية عبر عنها ستالين بالقول بوجود التفرقة بين الدستور والبرنامج ، فالدستور هو عمل تسجيلي لما تم انجازه في الماضي ، أما البرنامج فهو يحدد المهام الواجب تحقيقها في المستقبل •

ووفق هذا المنطق فلانه يمكن أن تتم التغييرات المطلوبة أولا في المجتمع بسواء كلفت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ، ثم يأتي دور القلعة الدستورية بعد ذلك فتقنن هذه التغييرات التي تمت بالفعل • أما البرنامج فهو أهل النقد وطريق المستقبل الذي يسمى المجتمع اليه • وهذا القول لا غرابة فيه بالنسبة لمجتمع يعتنق فلسفة تسمى من أجل التغيير الثوري لبلوغ وضع معين هو الشيوعية •

(١) ولقد أصبح هذا هو الاسم الذي يطلق على جناح البلاشفة من حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي ، الذين استولوا على السلطة بزعامة لينين بعد ثورة أكتوبر ، وهذا هو الحزب الوحيد الحاكم حتى الآن في البلاد ، وسوف نعرض لذلك تفصيلا فيما بعد .

وتأسيسا على ما تقدم فان الدستور السوفيتى الصادر عام ١٩٣٦ لم يكن الا تسجيلا واقارا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى تمت منذ الثورة الى عام ١٩٣٦ ، وقد قال ستالين فيما يتعلق بهذا التطور « أنه فيما يتعلق بالطبقات فان هيكل المجتمع قد تطور ، فكل الطبقت المستغلة قد ضعفت ، فلا يوجد طبقت رأسمالية فى مجال الصناعة ، كما لا يوجد الكولاك فى مجال الزراعة ، ولا يوجد تجار أو مضاربين فى مجال تداول البضائع . ولم يبق الا الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين والمثقفين » (١) .

وفى عام ١٩٣٦ كان قد تم بناء الدولة الاشتراكية الجديدة ، فقاعدة الصناعات الثقيلة قد اقيمت عن طريق الخطط الاقتصادية طويلة المدى وأصبحت كافة فروع الأنشطة الاقتصادية مركزة فى يد الدولة (٢) ، وقضى على الملكية الفردية تماما فى الريف ، فاقبعت السوفخوزات (المزارع الحكومية) وتكونت الكولخوزات (المزارع التعاونية) ، ولم يعد هناك طبقة يخشى بأسها على النظام الاشتراكى الجديد . وقد حرص ستالين على ايضاح أن هذا التغيير الهائل قد تم وفقا لأحكام قوانين النظرية الماركسية فالتغيير فى الهيكل الاقتصادى (الأساس) حول الملكية من خاصة الى عامة ، وأدى الى تغيير فى العلاقات الاجتماعية وأنماط السلوك مما أدى الى القضاء على استغلال الانسان للانسان .

اذن فقد تم بناء الاشتراكية ، وعلى المجتمع المؤمن بالماركسية أن يبدأ بعد ذلك السير مرحلة الطور الأعلى للمجتمع وهى مرحلة الشيوعية ، وهذا يقتضى أول ما يقتضى أن يتم البدء فى الاجراءات اللازمة لتلاشي الدولة والقانون .

(١) نقلا عن مذكرات الدكتور حسام الأهوانى — سابق الاشارة إليها ، ص ١١٥ (١٩٧١ — ١٩٧٢) .

(2) Stewart, Modern forms Government, p. 242.

ولكن الذى كان يجب أن يحدث لم يحدث ، فالحزب لم يقدم أفكارا بهذا الخصوص ، ولم يضع برنامجا فى هذا الشأن لتحديد ملامح المستقبل ، أما ستالين زعيم الدولة فقد أعلن صراحة أنه يرفض فكرة الاضمحلال والتلاشى للدولة والقانون فى ذلك الوقت ، وأصر على ضرورة الابقاء على دكتاتورية العمال وذلك لسببين أوردهما فى هذا الخصوص ، وهما تطويق الأنظمة الرأسمالية للاتحاد السوفيتى واستمرار الصراع بين الطبقات •

وقد استطاع ستالين أن يقضى على فكرة تلاشى الدولة والقانون بالارهاب والاستبداد والدموية بعد أن كان نصيب كل من آثارها هو الإعدام أو بارساله الى غياهب السجون أو معتقلات سيبيريا المتجمدة ، وفترة حكم ستالين تعتبر مرحلة مخزية فى تاريخ الشرعية الاشتراكية ، فقد كانت كلمته هى القانون وأرادته هى السلطان فكم الأفواه وأخرس كبار رجال الحزب وغدر بأقرب أعوانه ومساعديه حتى كاد أن يعبد أو يؤله (١) •

وها هى كلمات خلفه من بعده ، نسوقها مثلا من التاريخ عن واقع هذه المرحلة • وقف خروشوف فى حضرة ستالين بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٤٩ بمناسبة عيد ميلاده السبعين قائلا فيه : « ان ملايين الأشخاص يلتفون حول الرفيق ستالين باخلاص وحب عميق ، لأنه ، هو ، مع لينين ، الذى أقام الحزب البلشفي والدولة الاشتراكية ، ولأنه قد أثرى الماركسية

(١) وفى هذا يقول الدكتور الأهوانى فى مذكراته سابق الإشارة إليها « والحقيقة أن ستالين حاول أن يضخم من الخطر الخارجى ليبقى فى يده على وسائل القمع والارهاب . فمنذ سنة ١٩٣٤ بدأ ستالين موجة من الارهاب والعنف فى الداخل لتصفية أعدائه ومنافسيه السياسيين . ولهذا فقد كان الاصرار على الخطر الخارجى وسيلة ذكية وناجحة فى شغل الأذهان عن المشاكل الداخلية كما كانت مبرر كل الاجراءات الاستثنائية التى اتخذها . وكانت وسيلة لتصفية أعدائه بحجة الاشتراك فى مؤامرة ضد البلاد . ولقد كان الأساس النظرى الذى استند اليه ستالين للحد من نظرية ماركس وانجلز حول اضمحلال الدولة ضعيف للغاية ولم يقصد به الا مجرد اخفاء أخطاره واتجاهاته السياسية وتدعيم مركزه فى مواجهة أعدائه » ص ١٢٢ •

اللينينية ورفعها الى مستوى جديد وعال • المجد لا بينا المحبوب ،
ولسيدنا العبقري الذى يقود الحزب والشعب السوفيتى والشعب العامل
فى العالم أجمع ، الرفيق ستالين » (١) •

الا أنه بعد رحيل طاغية الاتحاد السوفيتى الأعظم ، تولى من بعده
خروشوف ، والذى كان من أكبر مؤيديه ومن أرفع منافقيه — كما سبق أن
رأينا — هو الذى تولى قيادة الهجوم على العهد الستالينى ، فكشف
للعالم مخازى ذلك العهد التى يقشع لها الأبدان ، وليس هذا هجوم
من خصوم الاتحاد السوفيتى ، بل شهد شاهد من أهلها (٢) •

وقد أكد خروشوف أن الظروف التى كان يمر بها الاتحاد السوفيتى
فى عهد ستالين لم يكن لها ما يبررها ولم تكن تستدعى هذا الاستبداد
وهذه الدموية وتركيز السلطة فى شخصه واهدار القيادة الجماعية بالرغم
من أن الاشتراكية كانت منتصرة والحزب أصبح غالبية والطبقات
الرأسمالية تم القضاء عليها (٣) • ولذلك يعتبر هذا العهد أسود صفحات
التاريخ فى الاتحاد السوفيتى ورما للبطش والاستبداد وانعدام الضمير •

(١) المرجع السابق ص ١٢٣ •

(٢) قال خروشوف يصف عهد ستالين « ان ستالين ابتدع اثناء حكمه
تهمة عدو الشعب ، ليصم فيها بطريقة آلية وبغير حاجة او مبرر كل شخص
لا تتفق اراؤه معه ، وانه بفضل هذه التهمة امكنه استعمال اقصى الاجراءات
الغابضة والى خرق شتى مناهج الحزب وشريعته الثورية وان الدليل الوحيد
على الاتهام كان هو الاعتراف الذى يدلى به المتهم تحت وطأة التعذيب الجسمى
رغم ما فى ذلك من منافاة لثتى القيم القانونية المعاصرة » •

نقلا عن محمد زكى ابو العيد — مبدا المشروعية فى الدول الاشتراكية
(رسالة دكتوراه) ص ٣٣٨ •

(٣) يقول بريجنيف مشيرا الى هذه المرحلة « ويرتبط حزينا باحساس
المسئولية السامية امام الشعب والمبادئ العليا • فخلال حياة لينين ويعود
موته ، نقد الحزب بجرأة وصراحة كما يظل حتى اليوم يفعل ، الأخطاء
والنواقص ، وقد أدان بحزم عبادة الفرد التى أدت الى خرق القواعد اللينينية
فى حياة الحزب والدولة والى خرق الشرعية الاشتراكية والديمقراطية » •
أفكار لينين تحيا وتنتصر ، سبق ص ٦٠ •

٤ — دولة كل الشعب : من عام ١٩٦١ حتى الآن :

كانت المقاجاة بعد تولى خروشوف السلطة في الاتحاد السوفيتي هو قيادته هجوما مريرا شجب فيه ستالين وسياسته ، وهاجم نظرياته في الحكم وعلى الأخص نظريته في اضمحلال الدولة والقانون ، باعتبار انها المواجهة التي أخفى ستالين وراءها استبداده وطغيانه •

وكان عليه في سبيل بلوغ هدفه ، ان يوضح أخطاء ستالين ، وأن يقدم فكرا بديلا عنه • وقد فعل ، فقد وقف أمام المؤتمر العشرين للحزب ليعلن أن الأسباب التي استند اليها ستالين غير صحيحة للإبقاء على دكتاتورية البيروليتاريا بعد انتصار الاشتراكية ، وقال مفندا هذه الأسباب ، ان الخطر الخارجى غير موجود ، فقوة الجيش السوفيتي أصبحت كافية لردع الرأسمالية اذا ما فكرت في العدوان كما أن البلاد لم تصبح مطوقة من بلدان رأسمالية بل أصبحت محاطة بالدول الاشتراكية • أما من الناحية الداخلية ، فان التطور كان ممكنا ودون اللجوء الى البطش والارهاب والأساليب غير الانسانية التي كان يتبعها ستالين ، وقد عقد خروشوف في سبيل ايضاح ذلك مقارنة بين لينين الذى اشتهر عنه العنف هو الآخر ، وبين ستالين ، فأوضح أن لينين لم يلجأ الى العنف الا لضرورة تقتضيها المناسبة ، حيث كانت الطبقات المستقلة المعارضة للنظام تثير القلاقل ، وبلغت حدة الصراع الحرب الأهلية •

أما الرفيق ستالين فقد لجأ الى العنف دون مبرر • فعصره يختلف عن عصر لينين فالثورة ظافرة والملكية جماعية والحزب أغلبية ، وبدلا من أن يعمل ستالين على تعبئة الجماهير ، فانه قد سلك طريق القهر والجبر ، ليس فقط ضد الاعداء الحقيقيين بل ضد أبرياء لم يرتكبوا أى ذنب أو جريمة ضد الحكومة أو الحزب (١) •

ولقد جند بعد ذلك قادة الحزب الشيوعى وأجهزة الاعلام والدوريات

(١) محمد زكى أبو العيد — مبدأ الشرعية في الدول الاشتراكية ،

العلمية لكي يوضحوا للشعب أخطاء ستالين • وبذلك نجح خروشوف في المرحلة الأولى من مخططه ، وهي هدم الأسس التي قامت عليها سياسة سلفه ، وكان عليه بعد ذلك أن يقدم فكرا بديلا وأساسا جديدة •

وفي عام ١٩٥٩ وفي المؤتمر الواحد والعشرين للحزب ، بدأ خروشوف الدعوة للنظريات الجديدة والتمهيد لها ، فأعلن أن الاشتراكية قد أحرزت نهائيا ، فمن الناحية الخارجية أصبح الاتحاد السوفيتي قوة يخشى بأسها ، بعد أن غزا الفضاء وأصبح يمتلك السلاح النووي ، أما من الناحية الداخلية فإنه يجب تطوير الاقتصاد والعمل بأسلوب شيوعي •

التحول في مؤتمر ١٩٦١ :

وقف خروشوف بعد أن مهد لأفكاره تمهيدا كافيا أمام المؤتمر الثاني والعشرين للحزب عام ١٩٦١ يعلن ميلاد مرحلة جديدة من تطور الدولة في النظرية الماركسية والاتحاد السوفيتي فقال « لقد بلغنا في تطور الاتحاد السوفيتي مرحلة تاريخية تتم فيها مهمة انشاء المجتمع الشيوعي على وجه مباشر » (١) •

ويقول خروشوف في التقرير تحليلا وتدعيما لارائه ، ان دكتاتورية البيروليتاريا قد استنفذت الدور التاريخي الخاص بها ، فقد نجحت الثورة الماركسية ، وقضت على الطبقات المستغلة ، وظلت تكافح حتى أعلنت الانتصار الكامل للاشتراكية — ثم التطور بعد ذلك من دولة دكتاتورية البيروليتاريا الى دولة كل الشعب ، حيث لا تبقى الدولة من أجل طبقة واحدة ، ولكن من أجل ديمقراطية اشتراكية تعمل من أجل الشعب كله • أما عن مرحلة اضمحلال الدولة فإنها ذاتها سوف تبدأ حين يتم النصر الكامل والنهائي للاشتراكية على مستوى المجتمع الدولي وليس على مستوى الاتحاد السوفيتي • وتصبح الدول الاشتراكية في مأمن بعد هجوم امبريالي مضاد ، حينئذ فقط يمكن الحديث عن ذبول الدولة •

(١) المرجع السابق ص ٣٤٩ •

ولقد ردد المؤتمر ما قاله زعيمه بأن مرحلة دكتاتورية البيوليتاريا قد انتهت في الاتحاد السوفيتي وأصبح لا داعي لها بعد أن تحققت الوحدة الاجتماعية وأصبح لا يوجد طبقات متصارعة ، ثم قرر المؤتمر أنه يمكن الانتهاء من بناء الأساس المادي للشيوعية والانسان الشيوعي في الثمانينات .

الشرعية الاشتراكية في عهد خروشوف :

والحق ان الشرعية الاشتراكية بلغت مرحلة في عهد خروشوف ، فقد دعا الى الالتزام بها ، ومما لا شك فيه أنه وضع حدا للاستبداد الذي كان عليه الحكام السابقين . وقد أكد رجال القانون السوفيتي في عهده على أهمية حقوق وحریات المواطن والحد من اللجوء الى « القياس » ومن الخطر الاجتماعى العام كسبين لاحتجاز المواطنين وذلك من خلال التشريع الجنائى السوفيتي الصادر ١٩٥٨ . كما أنه أيضا كان له الفضل في وضع تشريعات هامة تضع الشرعية الاشتراكية موضع التنفيذ ، نذكر منها على سبيل المثال مرسوم أول ديسمبر ١٩٣٤ بشأن الغاء كافة الأعمال الارهابية . وقد تم الغاء القوانين التي صدرت في ٢٦ يونيو ، ١٧ يوليو ، ١٩ أكتوبر ١٩٤٠ بخصوص ضرورة بقاء العمال في أعمالهم والتي كانت تنص على جزاءات جنائية لمن يترك عمله أو يمنع عنه دون سبب معقول واستعاض عن ذلك بعقوبات تأديبية ، كما أن الاتحاد السوفيتي في ذلك العهد انضم عام ١٩٥٤ الى منظمة العمل الدولية ، فصدق على الاتفاقيات التي تقرّر حقوق وضمانات ومزايا العمل الأسبوعية والراحة الأسبوعية والأجازات مدفوعة الأجر وحدد السن التي يبدأ عندها العمل في الزراعة وغير ذلك من الاتفاقيات العمالية . وبالجملة يمكن القول بأن خروشوف حاول أن يعطى الشرعية الاشتراكية مضمونا جديدا يجعلها أكثر انسانية وأقل استبدادا ^(١) ، ولكن خروشوف ذهب ضحية أفكاره التي نادى بها فقد اقيّل من منصبه عام ١٩٦٤ .

(١) محمد زكى ابو العيد ، مبدا الشرعية في الدول الاشتراكية ص ٣٦٣

مصر دولة كل الشعب :

أحدثت نظرية دولة كل الشعب شرخا في جدار المعسكر الشيوعى ففجرت صراعا عقائديا بين أكبر وأعتى دولتين في هذا المعسكر وهما الصين والاتحاد السوفيتى . فالصينيون يعتقدون بوجود الابقاء على دكتاتورية البيروليتاريا حتى يتم الانتقال الى الشيوعية وفقا لمنطق النظرية الماركسية . وقد انتهز القادة السوفيت رحيل خروشوف عن السلطة وحاولوا اصلاح ما وقع وذلك بالكف عن الحديث عن دولة الشعب بأسره ، فمنذ عام ١٩٦٥^(١) ، حرص المسئولون السوفيت على عدم الخوض في مناقشات عقائدية ، وامتنعت الصحافة عن الحديث فى شىء من ذلك (وكلها موجهة) وانما اذا جرى الحديث فانما كان يجرى عن ضرورة اقامة الأساس المادى اللازم لبلوغ المجتمع الشيوعى .

وظلت هذه هى النغمة السائدة فى الاتحاد السوفيتى حتى مستهل السبعينات ، وحين تأكد السوفيت أنه لا أمل فى عودة العلاقات الطبيعية ، فالصين مصرة على موقفها ، حينئذ وقف بريجينيف سكرتير عام الحزب الشيوعى ليعلن التمسك بدولة كل الشعب وكان ذلك فى تقريره أمام مجلس السوفيت الأعلى فى أبريل عام ١٩٧٠ بمناسبة مرور مائة عام على ميلاد لينين فقال « وتواصل الطبقة العاملة باعتبارها الطبقة الأكثر عددا والأرقى تنظيما فى مجتمعنا ، القيام بالدور القيادى ان هدفها — الشيوعية — قد أصبح هدف الشعب بأسره . أن أيديوى لوجيتها — الماركسية اللينينية — قد أصبح الأيديولوجية السائدة ، ان حزبها — الحزب الشيوعى — قد أصبح حزبا لكل الشعب »^(٢) . كما أنه قال أيضا أمام المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الذى عقد فى أبريل ١٩٧١ « من المعروف أن هيئات السلطة الشعبية — سوفيات نواب العمال والفلاحين — هى لدينا أساس الدولة الاشتراكية والتجسيد الأكمل لطابعها الديمقراطي . وأنها أيها الرفاق ، لقوة عظيمة ، فهمى تضم اليوم أكثر من

(١) مبدأ الشرعية فى الدول الاشتراكية ، ص ٣٦٣ .

(٢) افكار لينين تحيا وتنتصر — سبق — ص ٢٨ .

مليونى نائب يديرون شئون دولتنا ، دولة الشعب بأسره من الأسفل الى الأعلى » وقال فى موضع آخر « ان احدى الخصائص الأساسية الهامة للنظام الاشتراكى هى أن مشاركة الشغلية فى ادارة المجتمع تجرى فى بلادنا ليس فقط عن طريق هيئات الدولة بل وعن طريق الشبكة المتشعبة لمنظمات الشغلية الجماهيرية » (٣) .

وكما هى العادة فقد شايح الفقه السوفيتى ارادة السلطان فأوضحوا أن الدولة السوفيتية المعاصرة هى جهاز يعبر عن كافة الأفراد ويقصدون بذلك دولة الشعب بأسره ، ثم صدر دستور اكتوبر ١٩٧٧ فنص فى المادة الأولى منه على أن « اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية هو دولة اشتراكية للشعب بأسره ، تعبر عن ارادة ومصالح العمال والفلاحين والمثقفين ، شغيلة جميع امم البلد وأقوامه » .

حقيقة دولة كل الشعب :

ونحن نعتقد ان وضع الدولة لم يتغير فى النظام السوفيتى وان تغيرت المسميات ، فطليعة الحزب الشيوعى وعلى رأسه مجلس السوفيت الأعلى هو الذى يقود الاتحاد السوفيتى منذ ثورة أكتوبر والى الآن ، سواء فى دولة دكتاتورية البيروليتاريا أو فى دولة كل الشعب ، أو فى الدولة الاشتراكية ، فحرية المواطن السوفيتى وحقوقه مرهونة أولا وأخيرا بمزاج القابض على السلطة ، واذا كان مؤتمر الحزب عام ١٩٨٠ قد أعلن أمله فى تحقيق المدخل للمجتمع الشيوعى عام ١٩٨١ ، فاننا الآن فى عام ١٩٨٣ ولم يتحقق شيئا مما قالوه ، بل على العكس فانه يجرى الآن تقوية الدولة لتصل الى أقصى قوتها تدعيما للمعسكر الشيوعى وتأديب المرتدين عنه . ولذلك فانهم الآن أكثر واقعية فكفوا عن الحديث عنها (١) ، وليس لدينا شك فى عدم تحقيق الشيوعية على البعد المنظور .

(٣) قرارات المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى .

(١) محمد ذكى ابو العيد — مبد الشرعية فى الدول الاشتراكية ص ٣٦٦

الشرعية الاشتراكية في عهد برجنيف :

أما عن الشرعية الاشتراكية في عهد برجنيف ، فإنه أعلن التزامه بدولة القانون والشرعية الاشتراكية في المناسبات المختلفة ، ومن ذلك اعلانه أمام إحدى الدوائر الانتخابية بموسكو في يوليو ١٩٧٠ « أن تقرير الشرعية الاشتراكية وتوطيد النظام القانوني للدولة هي مهمة الدولة والحزب في الوقت الحاضر » ^(١) . ويمكن القول ان الشرعية الاشتراكية التي وضع أسسها خروشوف مازالت قائمة حتى الآن ، وإن كان لا يفوتنا أن نقول أن مساوىء الحكام في دولة يختفى فيها نظام الممارسة لا يكشف عنها في الغالب إلا بعد انقضاء عهدهم ^(٢) .

الفصل الأول

في التعريف بالشرعية الاشتراكية

نصت المسلة ٤ من دستور أكتوبر ١٩٧٧ على أن « تعطل الدولة السوفيتية وجميع هيئاتها على أسس الشرعية الاشتراكية وتضمن عملية النظام الحقوقى ومصالح المجتمع وحقوق المواطنين وحرياتهم » . وقد عرف الفقه السوفيتى الشرعية الاشتراكية بأنها وجوب المراعاة الدقيقة والمستمرة والتنفيذ الصارم من جانب مؤسسات الدولة وعمالها ومواطنيها لأحكام القانون السوفيتى ، الذى يمثل انعكاسا للارادة الشعبية الناتجة من الظروف المادية للمجتمع من أجل حماية النظام سياسيا واقتصاديا واجتماعيا والمحافظة على حقوق وحريات المواطنين ^(٣) .

(١) في هذا المعنى مقال بجريدة الشعب المصرية بتاريخ ١٨/١١/١٩٨٣ بعنوان اشتراكيتنا أصيلة ونابعة من التراث الإسلامى ، للاستاذ عبد الغنى سعيد .

(٢) وقد توفى « بريجنيف » في نوفمبر عام ١٩٨٢ ، وخلفه « اندريوف » ومنذ ذلك الحين والحديث لا ينقطع في وكالات الأنباء عن حملة ضد أنصار « بريجنيف » ، لاتهامهم بالفساد واستغلال النفوذ ونهب الأموال العامة . راجع على سبيل المثال جريدة الأهرام بتاريخ ٢٦/٧/١٩٨٣ ، ص ٤ .

(٣) مبدأ الشرعية في الدول الاشتراكية — سبق — ص ٢٧١ — دافيد ، القانون السوفيتى — سبق — ص ١٦٦ ، ١٦٧ .

واذا كانت الأنظمة القانونية المعاصرة تتفق فيما بينها (حتى المستبدة منها تدعى ذلك) على وجوب انزال حكم القانون بالحاكم والمحكوم على حد سواء . فما الذى يميز اذن مبدأ الشرعية فى النظام السوفيتى عن مثيله فى الأنظمة الأخرى ؟

الشرعية اشتراكية : «La Legalité Socialiste» :

ان اضافة لفظ الاشتراكية الى الشرعية هو الذى يميز المبدأ فى هذا النظام ، ويعطيه مضمونا وأبعادا جديدة . فالقانون وفق النظرية الماركسية ليس الا مجرد جزء من البناء العلوى بعكس أحوال الأساس الاقتصادى والملكية الجماعية هى السائدة فى الاتحاد السوفيتى ^(١) ، وكذلك فانها لا بد وأن تعكس علاقات قانونية اشتراكية ، والقانون لا يستمد قيمته من حيث أنه يخدم مصالح الجماهير . وفى هذا يقول الفقيه السوفيتى تشيكفاديز « ان التركيب الاقتصادى للمجتمع والظروف المادية للطبقة المسيطرة هى التى تحدد ضميره الاجتماعى وارادته ومصالحه التى تجد تعبيرها كلها فى القانون . واذن فالفصل بين القانون والشرعية من جهة وبين الاقتصاد من جهة أخرى ، وتحليل النظام القانونى مستقلا عن الروابط الاقتصادية القائمة ، يمثل تبعا لذلك وسيلة متعارضة مع مبادئ الأساس لعلم القانون السوفيتى » ^(٢) .

فالشرعية ترتبط بالاشتراكية ارتباطا وثيقا لا فكاك منه ، وقد عبر

(١) للتفاصيل فى أحكام الملكية الجماعية ، راجع دستور اكتوبر ١٩٧٧ ، الفصل الثانى من المواد ١٠ — ١٨ ونكتفى فى هذا المقام بذكر الماد ١١ والتى تنص على الآتى « ملكية الدولة هى ملك عام لكل الشعب السوفيتى وهى الشكل الأساسى للملكية الاشتراكية . تملك وحدها الأرض وما فى باطن الأرض والمياه والغابات وتملك الدولة وسائل الإنتاج الأساسية فى الصناعة والبناء والزراعة ووسائل النقل والمواصلات والمصارف وأموال مؤسسات البحارة ومؤسسات المرافق العامة وغيرها من المؤسسات التى تنظمها الدولة ومعظم المساكن فى المدن وكذلك الأموال الأخرى لضرورة لاجل تحقيق مهام الدولة » .

(٢) نقلا عن سيادة القانون للدكتور محمد عصور — سبق — ص ٢٢ .

عن ذلك الأستاذ دافيد بقوله « ان مبدأ الشرعية يسود الاتحاد السوفيتى مع اضافة وصف الاشتراكية ، هو الذى يجعل الالتزام بطاعة المقوانين أمرا مقبولا وهو الذى يعطى لمبدأ الشرعية معناه » (١) .

لذلك يحرص الفقه السوفيتى على ايضاح أن مبدأ الشرعية عندهم لا يمكن فهمه دون بيان طبيعة الدولة وأهدافها والربط المحكم بين القانون والاقتصاد من أجل التنمية الاقتصادية لبناء المجتمع الشيوعى . والنظام القانونى كله قائم على هذا الأساس . وقد استتبع ذلك ان تصطبغ حقوق الأفراد بصبغة اقتصادية (٢) ونذكر على سبيل المثال ما نص عليه القانون المدنى السوفيتى فى المادة الأولى منه على أن « الحقوق المدنية يحميها القانون الا اذا جرى استعمالها بشكل مخالف لغايتها الاقتصادية أو الاجتماعية » كما نص فى المادة ٣٠ من ذات القانون على أنه : « اذا كان التصرف القانونى المبرم يؤدى الى مخالفة القانون أو انحراف عنه أو اذا كان يضر بالدولة ضررا واضحا ، فان هذا التصرف يكون باطلا . ويتعين على المحاكم الالتزام بتفسير التصرفات القانونية على هذا الأساس » . وهكذا لا تتشكل حقوق الأفراد من الصفات الطبيعية اللصيقة بالانسان والتي نصت عليها اعلانات حقوق الانسان والمواطن فى الدول الغربية ، بل تستمد حقوق المواطن السوفيتى من طبيعة المجتمع الاشتراكى الذى يسعى الى أهداف مخططة ومحددة .

الشرعية العليا Superlegalité المذهبية الماركسية :

ولقد يتبادر الى الذهن من خلال عرضنا السابق ، ان جميع هيئات الدولة ومواطنيها تلتزم بأحكام الشرعية الاشتراكية ولكن الحقيقة غير ذلك ، فالدولة السوفيتية دولة مذهبية تؤمن بالفلسفة الماركسية ، يعلو فيها المذهب فوق القانون (٣) ، اذا تعارضا ، وبعبارة أخرى فان

(1) David, Les Grand Systemés, p. 191.

(٢) مقال الدكتور مصطفى كمال وصفى ، سبق الإشارة اليه .

(٣) للتفاصيل فى هذا الموضوع راجع دكتور اسكندر غطاس ، اسس التنظيم السياسى فى الدول الاشتراكية ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص ٢٩ وما بعدها .

القانون يخضع للأيدولوجية وإذا كان المسلم به اليوم أن الشرعية الاشتراكية تسود جميع أفراد الدولة وهيئاتها ، فإن مجلس السوفيت الأعلى ورئاسته التي تمثله فيما بين أدوار الانعقاد لها أن تترخص في الخروج على المبدأ في سبيل الالتزام بالفلسفة الماركسية فالهدف الأعلى في الاتحاد السوفيتي هو إقامة المجتمع الشيوعي المنشود على أساس من الوفرة الاقتصادية ومن أجل ذلك يمكن التحلل من كافة القوانين وعلى رأسها الدستور •

وإذا كانت المادة ١٧٤ من الدستور قد نصت على طريقة معينة لتعديله ، فإن كثيرا من التعديلات تتم بطريقة شكلية بعد نفاذها في الأمر الواقع ^(١) •

الفصل الثاني

مصادر الشرعية

الاشتراكية

تنحصر مصادر الشرعية الاشتراكية في القاعدة القانونية المكتوبة ، فالقانون المكتوب هو الوسيلة الواضحة للتعبير عن الارادة الشعبية وبلوغ المجتمع الشيوعي المنشود ، على أن للقانون مصادر تفسيرية عديدة • ونتحدث عن كل في بحث مستقل •

المبحث الأول

التشريع

يعتبر التشريع المصدر الأساسي الوحيد للقانون السوفيتي ، وذلك لأنه يعتبر الشكل الوحيد الذي يلائم التنظيم الراقى والمتقدم في ظل دولة

(١) وقد نصت المادة ١٧٤ على الآتي « يعدل دستور الاتحاد السوفيتي بقرار من السوفيت الأعلى في الاتحاد السوفيتي تتخذه اكثرية لا تقل عن ثلثي عدد النواب الاجمالي في كل من مجلسيه » •

اشتراكية ، فالتشريع يتفق مع الدور الخلاق والمنشئ للمجتمع الاشتراكي في نطاق التطور الاقتصادي المخطط ، لأن الخطة في الاتحاد السوفيتي تتخذ دائما شكل القانون ، كما أن أهمية التشريع في الاتحاد السوفيتي ترجع الى أن النظرية الماركسية ترى ان القانون يعتبر أداة في خدمة الطبقة الحاكمة ، ولهذا يجب أن يستعمل كوسيلة لتحويل المجتمع الى الشيوعية ، فالتشريع هو الوسيلة السهلة والواضحة للتعبير عن ارادة الشعب السوفيتي صاحب السيادة في البلاد . ولما كان المهيمن على النظام الاشتراكي ارادة التغيير ، والخلق الجديد ، فان التشريع هو المصدر الوحيد للشرعية القادر على الانشاء والتغيير ، أما المصادر الأخرى مثل العرف والقضاء فانها مصادر غير قادرة على الخلق الثوري .

ويختص باقرار الدستور وتعديلاته والتشريع العادي مجلس السوفييت الأعلى ، فالنظام السوفيتي يعتقد مبدأ وحدة السلطات وذلك تعبيرا عن وحدة الشعب ككل ^(١) .

واذا كان يوجد نوع من توزيع الوظائف والعمل بين أجهزة الدولة المختلفة ، فان ذلك التوزيع للعمل لا يمكن أن يساوى القول بأن الادارة والقضاء يعادلان مجلس السوفيت الأعلى ، لأن هذا المجاس — كما يذكر الفقه السوفيتي — هو « السلطة العليا للدولة بكاملها ، ومن ثم

(١) نصت المادة ١٠٨ من الدستور على أن : « السوفيت الأعلى في الاتحاد السوفيتي هو الهيئة العليا لسلطة الدولة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية . يحق للسوفيت الأعلى في الاتحاد السوفيتي أن يحل جميع المسائل التي يدرجها هذا الدستور ضمن صلاحيات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية . يحصر بالسوفيت الأعلى في الاتحاد السوفيتي وحده اقرار دستور الاتحاد السوفيتي ، واجراء التعديلات عليه ، وقبول جمهوريات جديدة في الاتحاد السوفيتي . وقرار تأسيس جمهوريات جديدة ذات حكم ذاتي ومقاطعات جديدة ذات حكم ذاتي ، وتصديق خطط الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاتحاد السوفيتي وميزانية الدولة في الاتحاد السوفيتي والتقارير عن تنفيذها ، وتشكيل هيئات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية المسؤولة امامه . قوانين الاتحاد السوفيتي تتخذ من قبل السوفيت الأعلى في الاتحاد السوفيتي عن طريق التصويت الشعبي العام (الاسفتاء) بقرار من السوفيت الأعلى في الاتحاد لسوفيتي » .

فليس من الغريب أن يحظى عمله بهذا الاهتمام الهائل ، إذ أن كل كلمة تلقى من فوق منصفته تدرس باهتمام واتزان ، وكل قرار يتخذه يتردد صده على أوسع نطاق داخل البلاد وخارجها .

وفي مجلس السوفيت الأعلى للاتحاد السوفيتي تتلاقى جميع خطوط ادارة الدولة السوفيتية ، فجميع الهيئات العليا في الاتحاد السوفيتي مسئولة وملزمة بتقديم الحساب أمامه . وهو فقط صاحب الحق في اصدار قوانين الاتحاد ^(١) .

ويأتى في مقدمة قواعد الشرعية الاشتراكية التشريع الأساسى للبلاد وهو دستور الاتحاد السوفيتي ^(٢) ، ثم يأتى في المرتبة الثانية التشريع العادى وهو المصدر الخصب للقانون ، حيث يختص بتنظيم المسائل الجوهرية ، وتترك التفاصيل للتشريعات الفرعية التى تأتى في المرتبة الثالثة وتعتبر من مصادر القانون في النظام السوفيتي .

المبحث الثانى

المصادر التفسيرية

يوجد ثلاثة مصادر تفسيرية للقانون السوفيتي وهى :

(أ) العرف وقواعد الحياة في المجتمع الاشتراكي .

(ب) الفقه .

(ج) القضاء .

(١) الدكتور مارك شاكير ، والدكتور أولينج كوتافين — الهيئات العليا للسلطة الشعبية — كيف يعمل البرلمان السوفيتي ؟ صدر باللغة العربية في موسكو عام ١٩٧٢ ، ص ٦ .

(٢) الدستور المعمول به الآن صدر في أكتوبر ١٩٧٧ .

الفرع الأول

العرف وقواعد الحياة في المجتمع الاشتراكي

لا يعتبر العرف مصدرا للقانون في الاتحاد السوفيتي ، فالعرف يعتبر مصدر غير ثوري ، وهو مالا يتلاءم مع الاتحاد السوفيتي والنظرية الماركسية ، فتكوينه يتميز بالبطء الشديد حتى يستقر في ضمير الجماعة ، ولذلك فهو مرفوض لعدم امكانية احداثه تغييرات جذرية في المجتمع ، فالمجتمع السوفيتي تسيطر عليه ارادة التغيير ، فالعرف الذي كان معمولا به قبل الثورة قد ألغى تماما . لأنه كان يمثل الاقطاع وفلول النظام الطبقي .

أما الآن فانه يوجد نوع جديد من الأعراف ، وهي ما تسمى بقواعد الحياة في مجتمع اشتراكي ، وهذه الأعراف الجديدة توضع في الاعتبار عند سن التشريع الجديد ، وعند قيام المحكمة بتفسير القانون ، فهذا النوع من العرف هو الذي سوف يلعب دورا هاما في المستقبل ، أى في مرحلة تجاوز القانون ، ففي هذه المرحلة حيث يندثر القانون سوف تنظم العلاقة بين الأفراد على أساس قواعد الحياة اليومية في ظل مجتمع اشتراكي .

وتمهد النصوص الحالية في القانون السوفيتي لما يسمى بمرحلة تجاوز القانون ، وأبرز مثال على ذلك ما نص عليه الدستور في المادة ٢/٥٩ من أن : « مواطن الاتحاد السوفيتي ملزم بأن يراعى دستور الاتحاد والقوانين السوفيتية وأن يحترم قواعد الحياة المجتمع الاشتراكي وان يكون جديرا باللقب السامي ، لقب مواطن الاتحاد السوفيتي » .

الفرع الثاني

القضاء

القضاء ليس سلطة مستقلة في الاتحاد السوفيتي — فالأخير كما سبق أن أوضحنا — يعتقد مبدأ وحدة السلطات ، وهذه السلطة تتركز في

مجلس السوفيت الأعلى ، اما فكرة انشاء القواعد القانونية واعتبارها سابقة ملزمة ، فان هذا ليس من وظيفة القضاء السوفيتي ، ولكن وظيفته تطبيق النصوص فقط ، وتأسيسا على ما تقدم فالمحاكم السوفيتية ليست ملزمة باتباع الأحكام القضائية السابق صدورها في حالات مشابهة حتى ولو كانت تلك الأحكام صادرة من المحكمة العليا ذاتها ، فالقاضي ليس ملزما الا باحترام القانون والتشريعات الفرعية •

ولكن اعتبارا من عام ١٩٥٧ أصبح للمحكمة العليا أو رئيسها حق اصدار تفسيرات ملزمة في حدود القانون ومن أجل تطبيقه ، اذا مالا حظ أن هناك خلاف أو تخبط في تفسير نقطة قانونية معينة وفي هذه الحالة فان هذه التفسيرات تعتبر ملزمة للقضاة وتصدر مجموعة خاصة لنشر هذه التفسيرات ويقوم بنفس الدور كبير المحكمين بالنسبة للتحكيم •

كما ان المشرع في دستور أكتوبر ١٩٧٧ نص أيضا على حق المحكمة العليا في أن تمارس رقابة النشاط القضائي ، فقد نصت المادة ١٥٣ من الدستور على أن « المحكمة العليا للاتحاد السوفيتي هي الهيئة القضائية العليا في الاتحاد السوفيتي ، وهي تمارس مراقبة النشاط القضائي لمحاكم الاتحاد السوفيتي » •

ولا يفوتنا أن نذكر في هذا المقام أن للقضاء دور تربوي حيث أن عليه أن يعلم المواطنين روح الالتزام والجماعية وانكار الذات والاخلاص للوطن والمقضية الشيوعية وروح التقيد الدقيق والمستمر للقوانين السوفيتية والعناية بالملكية الاشتراكية واحترام نظام العمل والتففيذ الشريف للواجبات الحكومية والاجتماعية واحترام القوانين وشرف وكرامة المواطنين وقواعد الحياة في المجتمع الاشتراكي (م ٣ من قانون النظام القضائي) •

الفرع الثالث

الفقه

ليس للفقه في الاتحاد السوفيتي أى دور في انتقاد النظام وإظهار معاييه ، فدوره مرسوم ليدور في فلك النظرية الماركسية .

وينقسم الفقه هناك الى قسمين ، الأول ويشمل أساتذة القانون في الجامعات ومهمتهم مقصورة على شرح القانون وتسهيل معرفته وبيان مقصده ، وهؤلاء لهم حق اصدار المؤلفات ولكنها مؤلفات جماعية في الغالب فهي تعمل على ايضاح مدى ملاءمة القانون للجماعة وتأكيد سياسة الحزب والحكومة ، ولا يصدر المؤلف الا بعد مراجعة لجنة خاصة للتأكد من مدى اتفاهه مع الماركسية اللينينية .

اما القسم الثانى من الفقه فهم الباحثون الذين يقومون بعمل الأبحاث في معهد الدولة والقانون والأكاديمية السوفيتية للعلوم واللجنة التشريعية بمجلس الوزراء ، ومعهد العلوم الجنائية الملحق بالبروكوتورا . واذا كان لهذا القسم من الفقه أبحاث قيمة ومؤلفات جيدة ، فان مما يجب ذكره في هذا المقام أنه فقه رسمى مهمته الدفاع عن النظرية الماركسية والتأييد المستمر بدون ملل .

الفصل الثالث

وضع الوظيفة التنفيذية

في

البناء القانونى

تمهيد وتقسيم :

وأقول الوظيفة التنفيذية ولا أقول السلطة التنفيذية ، فالاتحاد السوفيتي لا يعترف مبدأ فصل السلطات باعتباره ضمانة هامة لسيادة

القانون • فاذا كان هذا هو المبدأ السائد في الغرب • فان الاتحاد السوفيتى يعتنق مبدأ مغاير تماما وهو وحدة السلطات ، فالسلطة الوحيدة في الاتحاد السوفيتى هي مجلس السوفيت الأعلى (م ١٠٨ من الدستور) ويختص بالتشريع ، أما التنفيذ والقضاء فيها وظيفتان يتفرعان عن هذا المجلس ، ويترتب على هذا الوضع أن هاتين الوظيفتين تخضعان لمجلس السوفيت الأعلى • أما هذا المجلس فينبثق عن الحزب الوحيد بالبلاد عن طريق الانتخاب من القاعدة الى القمة • وتأسيسا على ذلك فانه لفهم وضع الوظيفة التنفيذية نقسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث :

الأول : مبدأ وحدة السلطات •

الثانى : الحزب الشيوعى •

الثالث : وضع الوظيفة التنفيذية •

المبحث الأول

مبدأ وحدة السلطات

يعتبر مبدأ وحدة السلطات من المبادئ الأساسية في نظام الحكم السوفيتى ، وهم يرفضون القول بأن مبدأ فصل السلطات هو احدى الضمانات الأساسية للحريات وإنما الضمان الوحيد — في نظرهم — لكفالة الحرية هو منع استغلال الانسان للانسان باقامة نظام اجتماعى تختفى فيه الطبقات ، فيغدوا كل فرد حرا من سيطرة رأس المال • كما أن هذا المبدأ لا يمكن أن يتمشى مع أهداف مجتمع اشتراكى ، فما هو الا صدى لانقسام المجتمع الى طبقات والنظام القانونى بكامله يدور لمصلحة طبقة واحدة هي طبقة اليورجوازية وهم أصحاب السيادة في الدولة ، وهذا ما ترفضه الاشتراكية نهائيا (١) •

(١) في هذا المعنى الدكتور عبد الحميد متولى — الانظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة ص ٤٠٨ •

لذلك نصت المادة ٣ من الدستور على أن « يبنى تنظيم ونشاط الدولة السوفيتية وفقا لمبدأ المركزية والديمقراطية — انتخاب جميع هيئات سلطة الدولة من تحت الى فوق وخضوعها للمحاسبة من قبل الشعب والزاميته قرارات الهيئات الأعلى للهيئات الأدنى وتجمع المركزية الديمقراطية بين القيادة الواحدة والمبادرات والنشاطات الخلاقة المحلية ومسئولية كل هيئة من هيئات الدولة وكل ادارة عن العمل المعهود به » .
فالشعب — كما يقولون — هو صاحب السيادة ولا يمكن تجزئة السيادة بين سلطات مختلفة ، ويتم تشكيل هذه السلطة الوحيدة في البلاد عن طريق التفويض على درجات هرمية من أسفل الى أعلى ، فيفوض الشعب سلطاته الى جمعية نيابية ، وهي ما يطلق عليه « مجلس السوفيت الأعلى » ويختص بالتشريع ، أما التنفيذ والقضاء فهما وظيفتان متفرعتان عنه ، ولا توجد سلطة أعلى من هذه السلطة في الاتحاد السوفيتي .
(م ١٠٨ من الدستور) •

كما أنه لا توجد هيئة أو جماعة أو فرد غير خاضع لسلطاته ، فهو جامع لكافة السلطات في الدولة ويترتب على هذا الوضع أن الوزارة والقضاء خاضعين لتوجيهات هذا المجلس ورقابته ، فالسلطة واحدة ، والمسألة ليست الا مجرد تقسيم للعمل •

وقد عبر عن ذلك الفقيهان شافير وكوتافين وهما يشرحان اختصاصات مجلس السوفيت الأعلى بقولهما « وهذا يعنى من ناحية المبدأ ان من اختصاصه مناقشة أى موضوع خاص بشئون الاتحاد السوفيتي في مجلس السوفيت الأعلى وان يبت بقرار منه في أى من هذه الموضوعات •
وينعكس في ذلك مظهر من مظاهر السلطة العليا لمجلس السوفيت الأعلى كمعبر مباشر عن ارادة الشعب السوفيتي بأسره ، ولكن مجلس السوفيت الأعلى نظرا لطابعه التمثيلي الواسع ، لا يمكنه ، ولا يجب عليه ، ان يمارس بنفسه جميع الصلاحيات في مختلف نواحي الحياة الخاصة بالاتحاد السوفيتي • حيث تمارس جانبا منها الهيئات العليا الأخرى في

الاتحاد وذلك طبقا للدستور السوفيتى • الا أن مجلس السوفيت الأعلى يحتفظ فى هذه الحالات أيضا بحق الرقابة والاشراف الأعلى » (١) •

ويقولان فى موضع آخر « ويضع مجلس السوفيت الأعلى الخطط الاقتصادية السنوية المقبلة للاتحاد ويصدق على ميزانية الدولة فى الاتحاد السوفيتى ، وعلى التقرير الخاص بتنفيذها • ويمكن فى هذه الصلاحيات التى يتمتع بها المجلس ، الأساس المادى والقانونى لهيمنة البرلمان السوفيتى مادام يتصرف باسم الشعب فى جميع الثورات المادية للبلاد • ويحدد اتجاه وطابع تطور البلاد الاقتصادى والثقافى •

ان هذا بالذات ما يجعل هيئة التمثيل العليا فى الاتحاد السوفيتى تولى أهمية عظمى ووقتا كبيرا لتحضير ولناقشة وحل القضايا الخاصة بالنظر فى خطط الاقتصاد القومى •

ويعين مجلس السوفيت الأعلى الرجال ذوى المناصب العليا ، كما أنه — عند الضرورة — بعفيهم من مناصبهم وينتخب هيئة رئاسة المجلس ، ويقوم بتشكيل مجلس الوزراء — حكومة الاتحاد السوفيتى — ويعين المدعى العام فى الاتحاد أو ينتخب المحكمة العليا للاتحاد ، ويقوم بالاشراف على نشاطاتها جميعا ، وجميع القضايا الهامة للسياسة الداخلية والخارجية تناقش وتقرر فى مجلس السوفيت الأعلى » (٢) •

ويتكون مجلس السوفيت الأعلى من مجلسين ، مجلس الاتحاد ومجلس القوميات ويكون التمثيل بينهما بعدد متساو من النواب ويتم انتخاب أعضائها عن طريق الانتخاب المباشر بواسطة هيئة الناخبين لمدة خمسة سنوات (م ٩٠ من الدستور) وتجربى انتخاب هيئة رئاسة مجلس السوفيت الأعلى فى جلسة مشتركة لمجلس الاتحاد والقوميات (م ١١٩ من الدستور) •

(١) الهيئات العليا للسلطة الشعبية — سبق — ص ١٢ •

(٢) المرجع السابق ص ١٤ ، ١٥ •

أما بالنسبة لبدأ الشرعية فانه لا يقيد مجلس السوفيت الأعلى ،
فله أن يصدر ما يشاء من القوانين حتى ولو كانت القاعدة الأدنى مخالفة
لقاعدة أعلى ، فالقانون ليس الاوسيلة في يده لتحقيق أهدافه السياسية
والاقتصادية وفقا لتعاليم الماركسية •

المبحث الثاني

الحزب الشيوعى السوفيتى

لا يقر النظام السوفيتى فكرة تعدد الأحزاب وهذا وضع طبيعى
بالنسبة لفلسفتهم • فالأحزاب ترمز لانقسام المجتمع الى طبقات ، فكل
مجموعة من الأفراد لها مصالح متميزة يمكن أن تكون حزبا ، ويكون فيما
بينها وبين بعضها تضارب في وجهات النظر وتناقض المصالح • ولذلك
فانه لا مجال للحديث عن الأحزاب في ظل نظام يسعى الى القضاء على
الفوارق الاجتماعية وبلوغ مجتمع خال من الطبقات يسوده الاخاء
والمساواة ولذلك فان البلاد ليس بها الا حزب واحد وهو الحزب
الشيوعى السوفيتى •

أهمية الحزب :

ويشغل الحزب الشيوعى ومنذ ثورة أكتوبر وحتى الآن مركز الثقل
والسيطرة فى الحياة السياسية للشعب السوفيتى فهو محتكر للسلطة
والنشاط السياسى ، ولقد قال ستالين بمناسبة عرضه لمشروع الدستور
السوفيتى على مؤتمر السوفيت الثامن ١٩٣٦ « يجب أن أسلم بأن مشروع
الدستور الجديد يترك نظام دكتاتورية البيوليتاريا فعلا كما هو —
كما أنه يبقى دون تغيير — المركز المسيطر للحزب الشيوعى » (١) •

اما احتكاره للسلطة فجميع رجال الدولة عليهم قبل أن يصبحوا

(١) نقلا عن العكتور محمد عصفور ، ازمة الحريات فى المعسكرين
الشرقى والغربى ، القاهرة ، المطبعة الاولى ١٩٦١ ، ص ٦ •

حكاما ، أن يكونوا أعضاء نشطين ملتزمين بتعليمات الحزب ومؤمنين لقادته ، ابلوا بلاءا حسنا من أجل قضية الشيوعية . فأعضاء مجلس السوفيت الأعلى وهو صاحب السلطة في البلاد ، يليه هيئة الوزارة وهي المسئولة عن مباشرة النشاط اليومي لتنفيذ القوانين وهاتان الهيئتان تشكلان من أبرز أعضاء الحزب وفي الحقيقة فان الأمر لا يقتصر على القيادات العليا فحسب ، فجميع القيادات السياسية والشعبية كبيرة أو صغيرة مقصورة على رجال الحزب دون غيرهم . وبذلك نستطيع القول ان الدولة هي الحزب والحزب هو الدولة ، طالما أنه لا يوجد حزب آخر يقفز الى مقاعد الحكم ، ولا يقترح في هذا القول تغير الأشخاص لأن فلسفة الحزب واحدة لا تتغير . أما بالنسبة للنشاط السياسي على مستوى المجالس النيابية والمحلية ، فلا يخرج عما قلناه بالنسبة للسلطة ، فالطريق لعضوية هذه المجالس يكون مارا بالحزب وبعبارة أخرى فان الحزب هو الذي يرشح النائب دون منافس ، وفي هذه الحالة على الناخبين في جميع الأحوال أن يقبلوا هذا الترشيح ، ولذلك تخرج النتيجة دائما لصالح مرشح الحزب ^(١) . وهكذا يمسك الحزب بزمام كافة الأمور من القاعدة الى القمة دون أية منازعة .

دكتاتورية السلطة والحزب :

الا أنه يجب الا يتبادر الى الذهن — من خلال عرضنا السابق — ان ارادة الحزب يتم تكوينها بمعرفة أعضائه عن طريق الأغلبية ، اذ الواقع لمشاهد ومن خلال الاستقراء التاريخي ، ان ارادة قادة الحزب وهم في نفس الوقت قادة الدولة — واذا شئت قلت قادة الحزب والدولة —

(١) ومما هو جدير بالذكر ان أبواب العضوية في الحزب ليست مفتوحة على مصراعها للمواطنين ، بل ان طالب العضوية الجديد يخضع لفحوص واختبارات دقيقة يتم من خلالها التأكد من ايمانه بالعقيدة الماركسية وتفاثيه في سبيلها ، فاذا قدر له النجاح ، فانه يستطيع ان يصبح عسوا في الكودر السلفية للحزب ، وفي جميع الأحوال فان ذلك لا يتم قبل عام على افضل تقدير

هى التى تشكل ارادة الحزب والدولة معا ^(١) وعلى الجميع السمع والطاعة والسحق للمعارضة ان وجدت ^(٢) ولا وجود لتكتلات فى الرأى • ولكن يجب الا يفهم من ذلك تحريم المناقشة والنقد ، فذلك مما يسمح به فى نطق ضيق وفى حدود معينة ، ولكن بعد أن يقفل باب المناقشة وبعد أن يكون النقد قد جرى مجراه حتى آخر الشوط ، وبعد أن يصدر القرار من الحزب فانه يجب — كما يقول ستالين — أن يكون ثمة وحدة فى الارادة ووحدة فى العمل بين جميع أعضاء الحزب والا فلن يكون فى الحزب نظام ولا بين أعضائه وحدة وانسجام ^(٣) وقد لخص بريجنيف دور الحزب بقوله « ان تعاليم لينين المجربة والتى أكدتها تجربة الحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى هى ان الحزب هو قائد الجماهير الثورية والقوة القائدة للمجتمع الجديد » ^(٤) •

وضع الوظيفة التنفيذية

فى

النظام السوفيتى

لعل ما سلف من الحديث عن مبدأ وحدة السلطات والحزب الشيوعى القى كثيرا من الضوء على وضع الوظيفة التنفيذية ، فاذا كان مجلس السوفيت هو مستودع السلطات ، الا أن هذا المجلس ليس فى حالة انعقاد دائم حتى يباشر سلطاته ، فهو يجتمع وينفض فى دورات منتظمة ، لذلك لزم أن ينبثق عنه هيئة تعمل فيما بين أدوار الانعقاد تؤكد استمرار الدولة ووجودها وتحل المسائل التى قد تعرض فى

(١) بل ان الامر قد يتطور الى ان يستبد فرد واحد بتسيير كافة مقدرات الأمور وذلك مثل ما حدث فى عهد ستالين •

(٢) انظر فى وسائل وقاية النظام الاجتماعى فى النظام السوفيتى ، ازمة الحريات للدكتور محمد مصفور ص ٨ وما بعدها •

(٣) الدكتور عبد الحميد متولى ، الأنظمة السياسية والقانون الدستورى ، ص ٥٥ •

(٤) أفكار لينين تحيا وتنصر ولزيد من التفاصيل عن الحزب راجع من ص ٥٧ الى ص ٦٤ •

غيابة (م ١١٩ من الدستور) وتراقب نشاط الأجهزة المسؤولة أمامه ، كما أنه يوكل اليه القيام ببعض الوظائف الأخرى . هذا الجهاز الأعلى الدائم لسلطة الدولة هو « هيئة رئاسة مجلس السوفيت الأعلى » (١) . كما أنه ينبثق عن مجلس السوفيت الأعلى هيئة أخرى معاونه لهيئة الرئاسة تختص بالاشراف اليومى على تنفيذ القانون وتسيير الجهاز الادارى وهذه الهيئة هي « مجلس الوزراء » .

الفرع الاول

هيئة رئاسة مجلس السوفيت الأعلى

يتولى الوظيفة التنفيذية فى الاتحاد السوفيتى هيئة جماعية ، هي هيئة رئاسة مجلس السوفيت الأعلى ، ويتم تشكيل هذه الهيئة عن طريق الانتخاب فى جلسة مشتركة لمجلس البرلمان وقوام هذه الهيئة ٣٩ نائباً وهم رئيس مجلس السوفيت الأعلى ونائب أول للرئيس وخمسة عشر نائباً للرئيس وأمين سر هيئة الرئاسة وواحد وعشرون عضواً (٢) .

ويتم تسمية رئيس الهيئة بواسطة مجلس السوفيت الأعلى عن طريق الانتخاب ، الا أنه يجب الا يفهم من ذلك ان وضع هذا الرئيس يعادل مركز الرئيس فى الأنظمة الأخرى ، وقد أوضح ستالين ان مركز رئيس الدولة تشغله هذه الهيئة الجماعية . وهذا ما يتلاءم مع روح النظام السوفيتى ومبادئ الماركسية التى تنادى بجماعية القيادة ، ولذلك فان الاختصاصات ليست مسندة للرئيس وانما لهذه الهيئة مجتمعة (٣) .

ولا ينضم الى هذه الهيئة الا الرجال البارزون من أعضاء الحكومة

(١) الهيئات البرلمانية للسلطة الشعبية — سب ق — ص ٤٤ .

(٢) ونص المادة ١٢٠ من الدستور على ان « تنتخب هيئة رئاسة السوفيت الأعلى فى الاتحاد السوفيتى من بين النواب من رئيس للهيئة ونائب أول للرئيس وخمسة عشر نائباً للرئيس — على أسس نائب عن كل جمهورية متحدة — وأمين سر هيئة الرئاسة وواحد وعشرين عضواً لها » .

(٣) ولا يوجد فى الدستور السوفيتى ما يشير الى أى اختصاصات لرئيس الهيئة .

ورئيسا المجلسين ... الخ . كما أنها تضم في عضويتها النواب المثقفين والعاملين في حقل الانتاج وممثلون عن القوات المسلحة ، كما أنه في نفس الوقت يجب أن يراعى تمثيل كافة الجمهوريات الاتحادية .

اختصاصات هيئة الرئاسة :

ويمكن تقسيم صلاحيات هيئة الرئاسة الى ثلاثة أقسام :

(أ) الاختصاص بأعداد الانتخابات لمجلس السوفيت الأعلى والاعداد لدورات انعقاده وتنظيم أعمال مجلس السوفيت الأعلى وكافة أجهزته ونشر القوانين الصادرة عن مجلس السوفيت الأعلى .

(ب) تختص هيئة الرئاسة فيما بين دورتي انعقاد مجلس السوفيت الأعلى ، بالتعديل الجزئي للقانون وإقالة وتعيين بعض أعضاء الحكومة وإقالة وانتخاب أعضاء المحكمة العليا في الاتحاد السوفيتي وتشكيل وإعادة تشكيل أجهزة الإدارة والتصديق على اعلان حالة الحرب في حالة وقوع هجوم عسكري على الاتحاد السوفيتي أو في حالة ضرورة تنفيذ التزامات التعهدات الدولية بشأن الدفاع المشترك ضد العدوان . الا أن الهيئة اذا اتخذت أى قرار داخل في نطاق هذه المجموعة . فانه يجب أن يعرض في أول اجتماع قادم لمجلس السوفيت الأعلى لقراره .

(ج) أما القسم الثالث فهو أكبر مجموعة من الصلاحيات ونذكر منها على سبيل المثال تفسير القوانين السارية في الاتحاد السوفيتي والإشراف على الاستفتاء الشعبي والتصديق على منح الأوسمة والميداليات والقباب الشرف وتعيين وتبديل القيادة العليا للقوات المسلحة وإعلان التعبئة العامة وتعيين ممثلى الاتحاد السوفيتي في الدول الأجنبية ، والإعلان عن حالة الحرب بهدف الدفاع عن البلاد وتمارس هيئة الرئاسة اختصاصها التنفيذية عن طريق قرارات وتوجيهات تعد بمثابة وثيقة قانونية نافذة في حق الهيئات الأدنى ^(١) .

(١) المرجع السابق ص ٤٨ وراجع بالتفصيل اختصاصات هذه الهيئة المواد من ١٢١ الى ١٢٦ من الدستور .

الفرع الثانى مجلس الوزراء

يعتبر مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى هو الهيئة التنفيذية المعاونة
لهيئة رئاسة السوفيت الأعلى فى ادارة دفة شئون البلاد وذلك طبقاً
للمادة ١٢٨ من الدستور (١) .

ويتم تعيين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء فى جلسة مشتركة
لمجلس السوفيت ، على أنه يحق لهيئة رئاسة مجلس السوفيت الأعلى
تعيين وعزل الوزراء فيما بين أدوار الانعقاد ، بناء على اقتراح من
رئيس الوزراء الا أنه فى هذه الحالة يشترط الموافقة على التعيين أو العزل
فى أول دور انعقاد للسوفيت الأعلى . ويتميز مجلس وزراء الاتحاد
السوفيتى بضامته ، حيث يضم فى عضويته رؤساء مجالس وزراء
الجمهوريات المتحدة بحكم مناصبهم وأعضاء ليسوا بوزراء ولكنهم أعضاء
بحكم وظائفهم (م ١٢٩ من الدستور) ونذكر من ذلك على سبيل المثال
مدير بنك الدولة ورئيس مجلس الفنون الجميلة . . . الخ . وفى الحقيقة
فان هذا ليس بشىء مستغرب ، بل انه ما يفرضه طبيعة النظام ذاته ،
فالدولة اشتراكية تعبى كافة مواردها الاقتصادية وتدير اقتصادها عن
طريق التخطيط المركزى (الخطط الاقتصادية) وهو ما يستلزم وزارات
متخصصة ومتابعة مستمرة مما يستدعى تضخم الوزارة لهذا الغرض .

ويعتبر مجلس الوزراء مسئولاً عن أعماله أمام السوفيت الأعلى
وخاضع للمحاسبة ، وفيما بين أدوار الانعقاد أمام هيئة رئاسته (م ١٣٠
من الدستور) .

ويختص مجلس الوزراء بالاشراف على تنفيذ القوانين والميزانية

(١) وقد نصت المادة ٢٨ من الدستور على ان « مجلس وزراء الاتحاد
السوفيتى — حكومة الاتحاد السوفيتى — هو الهيئة التنفيذية والادارية العليا
لسلطة الدولة فى الاتحاد السوفيتى » .

وخطط الاقتصاد الوطنى والاشراف على التسيير اليومى للمصالح الحكومية وحماية أمن الدولة والتوجيه فى ميدان العلاقات الخارجية التجارية والثقافية ... الخ (١) .

الفصل الرابع

ضمانات الشرعية

الاشتراكية

إذا كان من المسلم به فى كافة الأنظمة القانونية المعاصرة ، أنه مهما بلغت درجة رقى شعب من الشعوب ، ومهما بلغت درجة نضجه . فان انتهاكات سيادة القانون واقعة لا محالة ، وأنه لا بد من توفير الضمانات اللازمة لعلو حكم القانون فى المجتمع ، ولم يشذ عن ذلك النظام السوفيتى حتى الآن ، رغم أن فلسفته قائمة على زوال الدولة ، واختفاء القانون ، وذلك لسبيين : أولهما — كما سبق أن ذكرنا — أن دول المعسكر الماركسى لم تستطع بعد أن تتوصل ولو حتى الى بداية المجتمع الشيوعى المأمول ، وليس ذلك باديا فى الافق حتى الآن ، وبالتالي فان الدولة والقانون باقيان وبالتالي فان هناك انتهاكات للشرعية الاشتراكية ، لذلك كان لا بد من توفير الضمانات اللازمة للالتزام بحكم القانون الاشتراكى . وقد توفرت هذه الضمانات بالفعل ، ولكنها ضمانات تختلف عن مثيلاتها فى كافة الأنظمة القانونية المعاصرة ، فهى ضمانات نابعة من فلسفة النظام وأهدافه . ونذكر من ذلك على سبيل المثال ، أنه إذا كانت الرقابة القضائية تأتى فى مقدمة الضمانات الأكيدة لسيادة القانون فى الأنظمة القانونية المعاصرة ، باعتبار أن القضاء يصدر أحكاما ملزمة بوجوب اتباع حكم القانون وأن ما يقضى به يعتبر عنوانا للحقيقة . فان الأمر على العكس فى النظام السوفيتى حيث يتقهر دور القضاء

(١) للتفاصيل فى اختصاصات مجلس الوزراء — راجع المواد من ١٢٣ الى ١٣٦ من الدستور .

ويقتلص دوره الى حد كبير ، كما أن مبدأ فصل السلطات لا مجال للحديث عنه كضمانة سياسية لحكم القانون ، بعد أن صودر عليه بمبدأ وحدة السلطات ، ويرى الفقه السوفيتي أن الضمان الجوهري للشرعية الاشتراكية في نظامهم القانوني ، تكمن أساسا فيما يحققه النظام من مزايا أهمها التوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وذلك بالقضاء على استغلال الانسان والملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، مما يدفع الشعب ومؤسسات الدولة معا الى التمسك بالقانون الاشتراكي والتزام أحكامه .

وقد عبر الفقيه السوفيتي الأستاذ تشيكفاديز « مدير معهد القانون بأكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتي » عن هذا المعنى بقوله « للشرعية الاشتراكية اسس اقتصادية وسياسية وأيدولوجية قوية ، فقد ألغيت الملكية الخاصة لوسائل الانتاج في الاتحاد السوفيتي وانعدم فيه استغلال الانسان للانسان ، وحل مكان ذلك النظام الاقتصادي الاشتراكي وقواعد الملكية الاشتراكية وتميز المجتمع الاشتراكي السوفيتي بوحدته الأخلاقية والسياسية وبالصدقة القائمة بين شعوبه . ولذلك استطاع الشعب السوفيتي من واقع حيازته للقوة الاقتصادية والسلطة السياسية أن يعبر عن ارادته بحرية تامة ، أى بما يطابق مصلحته وتحقيق أعماله . وكان ذلك في شكل قواعد عامة ملزمة كفل لها الاحترام وهكذا فان الوسيلة الحقيقية لحماية الشرعية الاشتراكية تنبثق من طبيعة النظام الاجتماعي والسياسي السوفيتي والديمقراطية الاشتراكية ومن كون القانون الذي تطلب الدولة السوفيتية احترامه تعبيرا عن ارادة الشعب (١) .

وتتحصل ضمانات الشرعية الاشتراكية من الناحية العملية في النظم السوفيتي ، في ثلاثة أوجه ، الأولى ضمانه شعبية يقوم بها

(١) نقلا عن محمد زكى ابو العيد ، مبدأ الشرعية في الدول الاشتراكية

المواطن السوفيتى ، والثانى رقابة ذاتية تقوم بها الدولة على نفسها
وأخيرا الرقابة القضائية •

وفيما يلى تفاصيل ما أجملنا كل فى مبحث مستقل •

المبحث الأول

الرقابة الشعبية

تعتبر الرقابة الشعبية اليوم فى الاتحاد السوفيتى من الضمانات
الأساسية للشرعية الاشتراكية •

ويتميز هذا النوع من الرقابة بفاعلية متحررة من الروتين
والشكليات ، اذ هو حر فى استخدام الوسائل التى تحقق الغرض من
ورائه وهو الالتزام بالشرعية الاشتراكية •

وقد أشار ستالين الى هذا النوع من الرقابة بقوله « ان الرقابة
من أعلى ليست هى النوع الوحيد من الرقابة ، بل هناك أنواع أخرى
كالرقابة من أسفل ، حيث تراقب الجماهير قياداتها فيكشفون أخطاءهم
ويشيرون بوسائل تصويبها ، وهذا النوع من الرقابة هو أكثر وسائل
الرقابة فاعلية » (١) •

ولقد ناط الدستور السوفيتى أمر هذه الرقابة الى سوفيات الشعب
فنهى فى المادة ٩٢ على أن « تشكل سوفيات نواب الشعب هيئات
الرقابة الشعبية التى تجمع بين رقابة الدولة والرقابة الاجتماعية من قبل
الشغيلة فى المؤسسات والكولخونات والدوائر والمنظمات •

تراقب هيئات الرقابة الشعبية تنفيذ الخطط والمهام التى تطرحها
الدولة ، وتكافح الاخلال بانضباط الدولة ومظاهر النزعة المحلية والموقف

(١) نقلا من المرجع السابق ص ٤٠٥ •

الادارى الضيق من الأمور وسوء التدبير والتبذير والماطلة والبيروقراطية وتساعد على تحسين عمل جهاز الدولة » كما أنه نص في المادة ٩٤ بخصوص نشاط الشعب ، بأن يقوم على أساس المناقشة وتمحيص الأمور والبحث فى المسائل المعروضة بصورة جماعية والمحاسبة المنتظمة للهيئات التنفيذية والادارية وسائر الهيئات التى تشكلها السوفيتات وعلى أساس اشراك المواطنين الواسع فى عملها .

ويندرج تحت هذا النوع من الرقابة مسئولية النواب عن تقديم تقارير دورية الى الناخبين فى دوائرهم الانتخابية عما قاموا به من نشاط وعن سير أعمال مجلس السوفيت الأعلى (م ١٠٧ من الدستور) ، كما أن الناخبين يستطيعون من خلال اللقاءات المنتظمة التى تتم بينهم وبين النواب التنبيه الى أوجه انتهاك الشرعية الاشتراكية من قبل هيئات الدولة وأجهزتها المختلفة ، وعلى الآخرين الاتصال بالجهات المعنية والتنبيه الى ضرورة الالتزام بالشرعية الاشتراكية (١) .

وهكذا القى النظام السوفيتى على النواب والموظفين على حد سواء دورا فى مراقبة مخالفات الشرعية الاشتراكية ، وما يجب اتخاذه من اجراءات لتصحيحها . وقد نص فى المادة ٤٨ على أن « لمواطنى الاتحاد السوفيتى حق المشاركة فى ادارة شئون الدولة والمجتمع وفى مناقشة واتخاذ القوانين والقرارات ذات الأهمية الاتحادية والمحلية .

وهذا الحق تضمنه امكانية المواطنين فى أن ينتخبوا وينتخبوا الى سوفيتات نواب الشعب وغيرها من هيئات الدولة المنتخبة ، ويشاركوا فى المناقشات الشعبية العامة والاستفتاء وفى الرقابة الشعبية وعمل هيئات الدولة والمنظمات الاجتماعية وهيئات المبادرة الاجتماعية واجتماعات جماعات العاملين والاجتماعات حسب مكان الإقامة » . بل أنهم قالوا أنه يفضل الاتجاه الى تربية المواطنين تربية شيوعية ، أصبح على المواطن واجب الكشف عن أخطائه الذاتية ليتداركها من تلقاء نفسه .

(١) الهيئات العليا للسلطة الشعبية — سبق — ص ١٢٩ .

المبحث الثانى الرقابة الذاتية

وتتحقق رقابة الدولة على نفسها فى الاتحاد السوفيتى بواسطة جهازين ، هما جهاز الادعاء العام ، ولجنة الرقابة العليا للدولة والحزب .

الفرع الاول

رقابة جهاز الادعاء العام

« البروكوراتورا Prokuratura »

تعتبر الضمانة الأساسية المعول عليها فى النظام السوفيتى لحماية الشرعية الاشتراكية هو رقابة جهاز الادعاء العام لأجهزة الدولة المختلفة ، وهذا الجهاز يطلق عليه « البروكوتورا » وقد انشئ هذا الجهاز فى عام ١٩٢٢ واصل هذا النظام روسى قديم ، انشئ فى عهد بطرس الأكبر عام ١٧٢٢ وكان يسمى بنظام « عيون الملك » وكان الغرض منه أن يقوم وكلاء السلطة المركزية المبثوثين فى الأقاليم بمراقبة شرعية تصرفات السلطات المحلية ، وفى الإصلاح القضائى الذى تم فى عام ١٨٦٤ ألغى هذا النظام وحل محله نظام النيابة العامة على غرار النظام الفرنسى ، الا أنه بقيام الثورة عام ١٩١٧ الغيت النيابة مع إلغاء المحاكم ، وبقي الاتحاد السوفيتى بدون جهاز للادعاء العام حتى صدر مرسوم فى ٢٨ مايو ١٩٢٢ بشأن انشاء جهاز « البروكوتورا » ولا يتبع هذا الجهاز أى وزارة من الوزارات وله رئيس يعين بواسطة السوفيت الأعلى لمدة خمس سنوات (م ١٦٧ من الدستور) . وقد حدد الدستور السوفيتى فى المادة ١٦٤ منه مهام الادعاء العام فأوضح أنها « المراقبة العليا على تنفيذ القوانين بدقة وبشكل واحد من قبل جميع الادارات ولجان الدولة والمصالح والمؤسسات والدوائر والمنظمات والهيئات التنفيذية والادارية للسوفيات المحلية لنواب الشعب والكلوخوزات ذات المنظمات التعاونية

وغيرها من المنظمات الاجتماعية والاداريين وكذلك من قبل المواطنين موكلة الى المدعى العام للاتحاد السوفيتى ، والمدعين العاملين الخاضعين له » .

والتنظيم المعمول به حاليا لجهاز الادعاء العام هو القانون الصادر فى ٢٤ مايو ١٩٥٥ ويكملة المرسوم الصادر فى ١٧ أبريل ١٩٥٦ .

وقد حدد هذا القانون اختصاص البروكوراتورا كالآتى :

(أ) مراقبة تنفيذ الوزارات والمؤسسات والأجهزة والسوفيتات والتعاونيات والموظفين والمواطنين للقوانين تنفيذاً دقيقاً صارماً .

(ب) رقابة تطبيق القضاء للقانون — والقانون هنا بالمعنى الواسع — فيشمل الدستور والقوانين الصادرة عن السوفيت الاعلى والتشريع التكميلى أى اللوائح ، وقرارات مجلس الوزراء والتعليمات والمنشورات الصادرة من الوزراء والاوامر التقليدية للخدمة .

(ج) رقابة تنفيذ قرارات الهيئات القضائية .

(د) رقابة الدعوى العمومية ضد مرتكبى الجرائم .

(هـ) الاشراف على السجون .

وبالنظر الى هذه الاختصاصات نجد أنها تنقسم الى قسمين ، الرقابة العامة لتنفيذ القانون ، ورقابة أعمال القضاء بشأن تطبيق القانون (١) .

أولاً — الاختصاص بالرقابة على تنفيذ القانون :

للبروكوراتورا اختصاص عام فى الاشراف على تنفيذ القانون من أجل عملية الشرعية الاشتراكية ، وهى فى سبيل هذا الغرض لها حق الرقابة على أجهزة الدولة والمواطنين من أجل التأكد من الالتزام بحكم القانون ووحدة تطبيقه بين كافة مؤسسات الدولة والسلطات المحلية .

(١) محمد زكى أبو العيد ، مبدأ الشرعية فى الدول الاشتراكية ، ص ١٤٩

وحتى ينهض الجهاز بهذا الاختصاص فان له أن ينظر في القرارات الادارية الصادرة من مختلف المسؤولين ، وكذلك أيضا النظر في كل ما يتعلق بتنفيذ الوظيفة الادارية من تصرفات ومنشورات وتعليمات وأوامر خدمة ، حتى يتم التحقق من مطابقتها للقانون ومن أجل ذلك للمدعى أن يقوم بالتحقيق وطلب المعلومات من الموظفين والمواطنين ، كما أن له أن يقوم بالتحقيق في عين المكان بناء على شكوى تقدم اليه بشأن مخالفة قانونية .

وتنحصر سلطة جهاز الادعاء العام حيال التصرف الادارى المخالف للقانون على الاحتجاج أو الاعتراض فقط ، فليس من حق هذا الجهاز اذن الامر بوقف تنفيذ القرار المخالف للقانون وانما له تنبيه السلطة المختصة الى واقعة المخالفة حتى تتخذ السلطة المتصرفة التدبير المناسب ^(١) فاذا اختلفت السلطة صاحبة القرار مع البروكوتورا ، فانه لا مناص عندئذ من رفع الامر الى السلطة الرئاسية للجهة المتصرفة . أما اذا كان الامر يتعلق بجريمة ، فان الجهاز يتخذ اجراءات رفع الدعوى الجنائية ، ولاستقرار المراكز القانونية فان القانون — في الغالب — يحدد أجلا معيناً لاعتراض الجهاز على التصرف الادارى .

ثانياً — رقابة تطبيق القضاء للقانون :

وبجانب اختصاص الرقابة الادارية فان للبروكوتورا ممارسة سلطة الاتهام نيابة عن المجتمع أمام القضاء وتوجيه أجهزة التحقيق الجنائي ، كما أن لها حق التفتيش على السجون والامراج عن أى شخص محتجز دون سند من القانون ^(٢) .

وبالإضافة الى ما تقدم فان للمدعى العام الحق فى الاتى :

٢ — رفع الدعوى المدنية أو التدخل فيها لصالح العمال والفلاحين

(١) المرجع السابق ص ٤٢٢ .

(٢) النظرية الماركسية للقانون : للدكتور حسام الاهوانى ، ص ٣٢٨ .

(٣ م ١٣ — مبدأ المشروعية)

والدولة ، وذلك تأسيسا على نص المادة ٢٩ من قانون المرافعات التى نصت على أنه « للمدعى — المدعى العام — حق اقامة أو التدخل فى الدعوى المدنية فى أى مرحلة من مراحلها ، اذا قدر أن ذلك لازما لحماية مصالح الدولة أو المصالح العامة أو حماية الحقوق والمصالح القانونية للمواطنين » •

٢ — الطعن فى الاحكام تأسيسا على المصلحة العامة ، باعتباره حارسا للشرعية وذلك وفقا لنص المادة ٢/٤٤ من قانون المرافعات التى تنص على أن « يقيم المدعى احتجاجه ضد الحكم غير الصحيح أو غير المؤسس بصرف النظر عما اذا كان قد اشترك فى القضية أم لا » •

٣ — الطعن فى الحكم ولو حاز قوة الامر المقضى به وانتهاء المدد المقررة للطعن (م ٤٩ من قانون المرافعات) •

٤ — للمدعى حق الاحتجاج ضد الاحكام الصادرة من الدوائر المجتمعة للمحكمة العليا للاتحاد السوفيتى وفى هذه الحالة ينظر الطعن مجلس رئاسة السوفيت الاعلى •

ولذلك فان الاجهزة العليا للسلطة التى تعتبر الطليعة الثورية للشعب السوفيتى ، وتوجه النظام من أجل أهدافه ، لا تخضع لرقابة البروكوتورا من أجل الشرعية الاشتراكية • وهذه الاجهزة هى السوفيت الاعلى وهيئة رئاسته والسوفيتات العليا فى الجمهوريات المستقلة ومجلس الوزراء واللجنة المركزية للحزب الشيوعى •

كما ان جهاز المدعى العام ليس مستقلا فى عمله ، بل انه من تابع الحزب الشيوعى ، وهذا ما أكدته المدعى العام المساعد للاتحاد السوفيتى فى مجلة الدولة السوفيتية والقانون عام ١٩٥٥ فقال : « لا يمكن أن تتحقق كل المهام الملقاه على عاتق أجهزة الادعاء العام الا اذا تمت ادارة ورقابة أجهزة الادعاء العام بواسطة أجهزة الحزب ، فالرقابة الدائمة

للحزب على عمل أجهزة الادعاء العام ضرورة ، لان الادعاء العام السوفيتى جهاز مركزى وسلطة قوية بين يدى الدولة » ^(١) « والواقع أن قيام جهاز الادعاء بوظيفة الاشراف العام على تنفيذ القوانين لا يعتبر التزاما على الجهاز بهذه الرقابة ، أو أنه التزام ولكن يمارس بطريقة تقديرية للجهاز ، اذ له حق النظر فى مناسبة قيامه بوظيفته أولا . وهكذا فان الملاءمة هى التى توجه أعمال جهاز الرقابة أكثر من الشرعية » ^(٢) .

الفرع الثانى

لجنة مراقبة

الحزب والدولة

اذا كانت البروكوتورا تعنى برقابة الشرعية من الناحية القانونية فان « لجنة مراقبة الحزب والدولة » تتولى الرقابة على هيئات الدولة المتعلقة بالجانب الاقتصادى وتقدر مدى ملاءمة الانفاق العام فى المشروعات والوحدات الاقتصادية ، كما أنها تهتم أيضا بمحاربة المكتبية والروتين ونبذ النظرة المحلية والبحث عن المصلحة القومية . وينظم عمل هذه اللجنة مرسوم صدر فى ٢١ ديسمبر ١٩٦٣ .

وترجع جذور هذا النوع من الرقابة الى عام ١٩١٨ ، عندما تقرر انشاء المعهد المركزى للرقابة ، ثم تحول هذا المعهد بموجب دستور ١٩١٨ الى « قوميسارية مراقبة الدولة » . الا أن هذا النظام أصبح معوقا أكثر منه مصلحا . وفى عام ١٩٢٠ أقام العمال بجهودهم الذاتية هيئة تفتيش مالى عرفت باسم « تفتيش العمال والفلاحين » وأدمجت فيها قوميسارية « مراقبة الدولة » ، الا أن هذه الهيئة لم تنجح فى فرض الرقابة المطلوبة .

لذلك كان لابد من تطور جديد فى هذا الخصوص ، وكان ذلك فى المؤتمر الثانى عشر للحزب الشيوعى فى عام ١٩٢٣ ، الذى أعلن فيه لينين

(١) ، (٢) أبو العيد ، جدا الشرعية فى الدول الاشتراكية ، ص ٤٢٧ .

الى وجوب مولد مرحلة جديدة من الرقابة على أجهزة الدولة ، هذه المرحلة تربط بين هيئة تفتيش العمال والفلاحين واللجنة المركزية لرقابة الحزب اذ كانت وجهة نظر لينين حتى تكون الرقابة فعالة أن ترتبط بكوادر الحزب (١) .

ومنذ ذلك الوقت أصبح جهاز رقابة الدولة في الاتحاد السوفيتى بمثابة « وزارة الوزارات » . ولكن هذا الاصلاح هو الاخر لم يأتى بالثمرة المرجوه منه ، وألغى هذا النظام للرقابة واستبدل بلجنة أخرى عوضا عنه هي « لجنة المراقبة لدى مجلس وزراء الاتحاد السوفيتى » ووضعت هذه اللجنة تحت اشراف أحد نواب رئيس الوزراء . وفي عام ١٩٤٠ أعلن عن فشل هذه اللجنة وتم الغائها وفي عام ٥٧ أنشئت لجنة أخرى لمراقبة الدولة تتبع مجلس الوزراء السوفيتى (٢) . وقد نظم عمل هذه اللجنة مرسوم صادر عن رئاسة مجلس السوفيت الاعلى عام ١٩٥٧ ، وقد اعتبر اختصاصه من طبيعة مالية وإدارية ، اذ نيظ بهذه اللجنة المسهر على رقابة تنفيذ قرارات الحكومة والقضاء على المكتبية والشكليات المعوقة ودراسة مشكلات التنظيم والإدارة ، وينظم عمل هذه اللجنة مرسوم صدر في ٢١ ديسمبر ١٩٦٣ باعادة تنظيم هذه اللجنة وأطلق عليها « لجنة مراقبة الحزب والدولة بمجلس وزراء الاتحاد السوفيتى » وقد وكل اليها الاختصاص الذى سبق أن ذكرناه في مستهل هذا البحث .

ومما هو جدير بالذكر أن الفقه السوفيتى المعاصر ينتقد هذا النوع من رقابة الدولة لنفسها ، على أساس عدم فاعليته ، وأن قواعد ممارسة اللجنة لعملها غير مقننة (٣) .

(١) قرارات المؤتمر الثانى عشر للحزب الشيوعى السوفيتى ومرسوم اللجنة المركزية التنفيذية ومجلس لوزراء السوفيتى في ٦ سبتمبر ١٩٢٣ المتعلقة بهذا الاصلاح الرقابى .

(٢) تقرير نشاط اللجنة المركزية للمؤتمر العشرين للحزب الشيوعى فى عام ١٩٥٦ .

(٣) أبو العيد — مبدأ الشرعية — ص ٤٩٢ .

المبحث الثالث

الرقابة القضائية

القضاء والتحكيم

إذا كانت الرقابة القضائية هي الضمانة الأساسية ، بل هي أعلى الضمانات مرتبة من أجل سيادة القانون ، فهي الرقابة الكفيلة بالحفاظ على حقوق الافراد وحرياتهم • فان الانظمة الماركسية — وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي — لا تعترف بهذه المرتبة للقضاء في حماية الشرعية الاشتراكية ، ولكنه يأتي عندهم في المرحلة الاخيرة لينحصر دوره وتقل أهميته في هذا المقام ، وهم يرون أن الضمانات الاخرى التي أقرها نظامهم القانوني لهم أوفى وأبلغ في حماية الشرعية الاشتراكية ، وان التعويل على القضاء في هذا الخصوص هو أمر مرهق للمواطن لكثرة تكاليفه واستنزاف الوقت الكثير •

وللإتحاد السوفيتي نظام قضائي خاص فلا هو اعتنق نظرية القضاء المزدوج ، ولا أخذ بفكرة القضاء الموحد على إطلاقه ، بل انه قسم ولاية القضاء بين المحاكم وما أطلق عليه هيئات التحكيم • أما القضاء فيختص بنظر المنازعات المدنية والجنائية والاسرة... الخ •

أما قضاء التحكيم فقد نص عليه الدستور في المادة ١٦٣ بأن « تقوم هيئات تحكيم الدولة في اطار صلاحيتها بالبت في الخلافات الاقتصادية بين المؤسسات أو الدوائر أو المنظمات » •

وتأسيسا على ما تقدم فان قضاء التحكيم يختص بالفصل في المنازعات ذات الطبيعة الاقتصادية والتي يثور بشأنها الخلاف بين هيئات ومشروعات الدولة المختلفة • ولا شأن ولا صلة للافراد بهذا النوع من القضاء •

وقد أحال الدستور الى القانون تنظيم نشاط قضاء التحكيم •

ويقع على رأس المحاكم العادية المحكمة العليا للاتحاد السوفيتى ولها سلطة رقابة على المحاكم الادنى منها (م ١٥٣ من الدستور) ، كما أن لها اصدار تفسيرات ملزمة للقوانين يجب أن تلتزم بها المحاكم كما سبق أن ذكرنا •

ويتم انتخاب قضاة هذه المحكمة من قبل مجلس السوفيت الاعلى ، أما بقية المحاكم الادنى فيتم اختيارهم عن طريق الانتخاب بواسطة سوفيات نواب الشعب • أما القضاة الشعبيين فيكون انتخابهم بواسطة النواحي والاحياء ، والقضاة جميعهم مدة كل منهم خمس سنوات ، أما المحلفون فتكون المدة بالنسبة لهم عامين ونصف (م ١٥٢ من الدستور) ويستطيع الشخص الذى وقع عليه ضرر أن يلجأ الى القضاء ليطلب الحكم له بمبلغ من التعويض عن الاضرار التى سببتها له جهة الادارة . وذلك بموجب نص المادة ٣/٥٨ من الدستور التى نصت على أن « لمواطن الاتحاد السوفيتى الحق فى التعويض عن الضرر الناجم عن التصرفات المخالفة للقانون اذ اقترفتها بحقهم هيئات الدولة والمنظمات الاجتماعية وكذلك الاداريون أثناء تأدية الوظائف » •

تقدير الشرعية الاشتراكية :

يفخر الفقه السوفيتى اليوم بالقول أن الشرعية الاشتراكية تسود الاتحاد السوفيتى ، فلتتزم الادارة والمواطن بالمرعاة الدقيقة والتنفيذ الصارم لحكم القانون ، فاذا ما عن للاولى أن تتجاوز نطاق القانون كان فى ضمانات الشرعية الاشتراكية رادعا لها ، واذا ما انتهك الثانى قاعدة قانونية طبق عليه حكم القانون •

واذا كانت سيادة القانون تعنى نزول جميع الافراد والهيئات والسلطات على مقتضيات أحكامه ، فلا استثناء ولا امتياز لكائنا من كان ، فان هذا المعنى ليس من عناصر الشرعية الاشتراكية ذلك أنه بعد أن قال الفقهاء السوفيت بسيادة الشرعية الاشتراكية فى كافة أنحاء للبلاد ، عادوا فأقروا بخروج هيئات الدولة العليا (السوفيت الاعلى ومجلس رئاسته

— مجلس الوزراء — اللجنة المركزية للحزب الشيوعى) عن سياج الشرعية • ولقد كانت أوضح مقالة قيلت فى هذا الصدد من الفقيه السوفيتى ديابلو حيث قال : « ان السلطة العامة بوجه عام يجب أن لا تخضع أبدا لتنظيم قانونى ، ذلك أن السلطة تتركز على عنصر لا صلة له بالقانون ، هو القوة المنظمة ، التى تمارسها طبقة أو جماعة ، والتى تنكر كمبدأ سيادة أى مبدأ آخر غير سلطة الدولة — فالدولة لا تخضع للقانون وانما هى تستطيع أن تسمح به الى حد معين » (١) •

طبيعة العلاقة بين الشرعية الاشتراكية والماركسية اللينينية :

والحق أن الاتحاد السوفيتى ما فتىء من وقت لآخر القيام بمشروعات الاصلاح القانونى ، ومن شأن ذلك التوسيع على مبدأ الشرعية ، الا أن الماركسية اللينينية وهى الايديولوجية العليا للنظام السوفيتى تؤثر تأثيرا مباشرا فى صلب الشرعية الاشتراكية ، بحيث تجعلها فى النهاية خاضعة لها تلهث فى أعقابها ، وذلك للأسباب التالية :

١ — ان مبدأ الشرعية حتى يستطيع أن يقف على قدميه لابد وأن يحتذى فى قضاء محايد ومستقل ، والقضاء السوفيتى ليس هذا وضعه ، فهو قضاء سياسة قبل أن يكون قضاء قانون فوظيفته — حسب النظرية والتطبيق — متفرعة عن السلطة العليا الوحيدة بالبلاد وهى السوفيت الأعلى ، والسوفيت الأعلى يسيطر عليه الحزب الأوحده فى البلاد وهو الحزب الشيوعى السوفيتى ، والحارس الأمين على أيديولوجية النظام ، وضمير المجتمع • ولذلك فان القضاء ملزم باتباع تعليمات الحزب وخطوطه للإرشاد وقبول تفسيراته ومفاهيمه للقوانين •

٢ — الدولة فى نظر الفكر والتطبيق الماركسى واقعته عنف مادية خارج نطاق القانون ، تظهر عند مرحلة معينة من مراحل التطور التاريخى ، عندما يتناقض المجتمع مع ذاته فينقسم الى طبقات وتدور هذه التناقضات لصالح الطبقة المسيطرة ، فتستولى هذه الطبقة على آلة الدولة وتضعها

(١) نقلا عن سيادة القانون للدكتور محمد عصفور ، ص ١٣٣ •

فى خدمة مصالحها والطبقة المسيطرة وصاحبة السلطة فى الدولة الاشتراكية هى طبقة الشغيلة من عمال وفلاحين ، تضع القانون فى يدها كأداة للقيام بالتغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المطلوبة ، من أجل الوصول الى مرحلة الشيوعية ، فالقانون سلاح فى يدها وليس قيد عليها ، القانون فى خدمتها وليست فى خدمته • ويعبر عن ارادة الدولة هذه من أجل التغيير صفوة القيادة الثورية الشاغلون للهيئات العليا للدولة التى سبق ذكرها باعتبارهم المتحدثون الرسميون عن العقيدة الماركسية أساس النظام السوفيتى وفلسفته ، والتى لا يمكن أن يقف فى طريقها عائق بأى حال من الأحوال •

٣ — النظام السوفيتى تطبيقا للماركسية نظام ثورى يسعى دائما من أجل التغيير ، تقربا للوصول الى مرحلة الشيوعية ، وان ذلك بالضرورة ينعكس أثره على الشرعية الاشتراكية ، فهى شرعية غير مستقرة حتى تستطيع أن تواكب التطورات • وعلى سبيل المثال فأحكام الدستور يمكن تعديلها بقرارات تصدر من رئاسة السوفيت الاعلى ، واذا كان قد نص فى الدستور على وجوب اتباع اجراءات أو الحصول على أغلبية معينة لتعديله ، فانه لم يحدث أن السوفيت الاعلى عارض فى اجراء أى تعديل تم نفاذه فى الواقع وبذلك تنهار الفوارق بين الشرعية الاشتراكية والشرعية الثورية ، وقد أوضح قادة النظام وفقهاء بأن الشرعية الاشتراكية هى شرعية ثورية ، فقال ستالين « انه من الخطأ البالغ أن يقال ان الشرعية الثورية لوقتتنا الحاضر لا تختلف عن شرعية السياسة الاقتصادية الجديدة الاولى •• فقد كفلت هذه الاخيرة للمدير فى المشروع الخاص ، وللرأسمالى حماية ملكيته طالما أنه التزم بدقة القوانين السوفيتية • والشرعية الثورية فى زماننا مختلفة تماما ، فهى موجهة ضد اللصوص والتخريب ، وضد المستغلين للملكية العامة • ان المهمة الرئيسية للشرعية الثورية الآن هى أساسا حماية الملكية العامة ولا شىء آخر ، وبعبارة أخرى فان الشرعية الاشتراكية قابلة للتغيير والتبديل من أجل مواءمة القانون مع الايديولوجية • وتأسيسا على ما تقدم فانه يمكن القول بأن الشرعية الاشتراكية تسير فى ركاب

النسياسة ، فتخضع الواقع للملاءمة أهداف النظام التى تحددها الدولة وعلى الجميع بعد ذلك واجب الامتثال والتعليمات الصادرة فى هذا الخصوص .

٤ — اذا كان الدستور السوفيتى قد خصص الفصل السابع منه لبيان الحقوق والحريات والواجبات الاساسية للمواطن (م ٣٩ — ٦٩) فان هذه الحقوق والحريات مرهونة بارادة السوفيت الاعلى ، اذ أنه يستطيع بموجب المادة ١٧٤ أن يعدل الدستور بأغلبية ثلثى أعضاء مجلسيه دون الرجوع الى الشعب .

وتقريبا على ما تقدم فانه يمكن لهذه السلطة العليا أن تتعرض لحريات وحقوق المواطن بالتضييق أو المصادرة دون أن يملك أحد حق التعقيب عليها ، وفى هذه الحالة فان الشرعية الاشتراكية تصبح عاجزة عن حماية الحقوق وحريات المواطن الاساسية .

ومن الجدير بالذكر أن طبيعة الشعب السوفيتى قد ساعدت على تقبل فكرة خروج الحكام عن نطاق القانون . فقد اعتاد هذا الشعب قرونا طويلة على الخضوع للحكم الاستبدادى المطلق قبل الثورة ، ولذلك فانه بعد الثورة كان مهيا نفسيا ، وأيضا من أجل غد مأمول ، خروج الدولة عن نطاق القانون ، بعد أن تذرع الحكام بالفلسفة الماركسية لاحتلال ارادتهم محل القانون ، مدعين أن النظام ، كله مؤقت وعارض وأن مصيره بالضرورة الى زوال عندما تترول التناقضات الاجتماعية وتذبذ الدولة ، وبالتالي يزول دور القانون كوسيلة للاكراه ، ولكن المشاهد الآن على العكس ان الاتجاه هو تقوية سلطان الدولة . واذا كانت هذه المرحلة ، مرحلة الدولة الاشتراكية ، تستغرق مرحلة تاريخية بأكملها — حسب تعاليم الماركسية — فهي مرحلة لم نعرف بعد متى تنتهى !! .

فاننا نتساءل الى متى يظل الحاكم السوفيتى الاعلى بعيدا عن حكم القانون ، مما يجعل حقوق وحريات الانسان بصفة دائمة عرضة للتحكم (١)؟